

تأثير الأعمال الإلكترونية علي أداء وظائف المحاسبة

دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال الأردنية

دكتور محمد جمال هلالى*

كما أكدت الدراسة الميدانية علي أن الأعمال الإلكترونية تؤثر علي أداء وظائف المحاسبة، كما توجد حاجة لإضافة أو تعديل المبادئ أو المعايير المحاسبية في ظل تطبيق الأعمال الإلكترونية، وهذه النتيجة الأخيرة يمكن تعميمها وبالتالي تطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية ليواكب المتغيرات الجديدة في بيئة الأعمال الإلكترونية، كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي لها أهميتها عند تطبيق الأعمال الإلكترونية في الشركات.

(1) مقدمة البحث

1/1 طبيعة مشكلة البحث: تلعب التحولات الاقتصادية المتصاعدة، والتطور الهائل في مجال الأعمال الدولية التي يشهدها العالم الآن دورا هاما في مجال الأعمال الإلكترونية والتي أصبحت حقيقة ونتيجة غير مباشرة للتطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات، ومن ثم أشارت اهتماما متزايدا من قبل الدول المختلفة ومنظمات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها بهذا الموضوع الهام، ويفرض هذا الواقع الجديد حتمية التفكير بمنهجية مستحدثة وطرق جديدة مع هذه المستجدات الحالية وبصفة أساسية على إدارة المخاطر الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات في إطار علاقتها بالمعلومات المحاسبية، حيث جاءت التكنولوجيا الرقمية لتشكل الأساس للبحث الإلكتروني الحديث وليصبح لها اليد العليا في بداية هذا القرن، وهو ما جعل البعض يلقب العصر الحالي بأنه العصر الرقمي، وهو أيضا ما جعل المحللون يصنفون التوجهات الاقتصادية الآن بتوجهات الاقتصاد المبني على المعرفة.

ورغم ما تتميز به الأعمال الإلكترونية بخصائص متعددة تؤثر تأثيرا كبيرا على القدرة التنافسية في الأسواق سواء المحلية أو الدولية، وتخلق فرص جديدة خاصة بالموردين والمعلماء والتسويق الإلكتروني وتخفيض التكاليف، إلا أنها يكتنفها الكثير من الصعوبات والمشاكل والمخاطر التي أوجدتها الأعمال الإلكترونية نفسها، كما قد تؤثر الأعمال الإلكترونية تأثيرا جوهريا على الطريقة التي تؤدي بها منظمات الأعمال ووظائفها، وعلى وجه التحديد فإن الأعمال الإلكترونية تتطلب تغيير في الهياكل التنظيمية وفي الشراكة وأيضا في التحالفات الاستراتيجية في ميدان الأعمال وفي آليات تقديم المنتجات والتشريعات والقوانين التي تمارس في ظلها منظمات الأعمال ووظائفها.

المخلص: يهدف هذا البحث إلى بيان تأثير بيئة الأعمال الإلكترونية علي أداء وظائف المحاسبة، ولتحقيق هذا الهدف رأى الباحث عرض الإطار الفكري للمحاسبة المالية من خلال عرض جهود الباحثين والمنظمات المهنية - مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، والمعهد الكندي للمحاسبين CICA ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتأصيل العلمي للأعمال الإلكترونية من حيث تحديد مفهومها وخصائصها وأيضا تحديد المخاطر الناجمة من استخدامها، ومن ثم دراسة وتحليل انعكاسات الأعمال الإلكترونية على الإطار الفكري للمحاسبة المالية أي المبادئ والمعايير التي تطبق عند أداء وظيفة المحاسبة، واختبار الإطار المقترح في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية.

وبناء على ما تقدم فقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي لها أهميتها لمنظمات الأعمال أهمها وجود اتجاهات إيجابية لدي المدققين الخارجيين نحو بيئة الأعمال الإلكترونية وتأثيرها في أداء وظائف المحاسبة، بينما توجد اتجاهات سلبية لرؤساء أقسام المحاسبة في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية نحو العبارات التالية:

- 1- التخلص عن التقارير المالية المطبوعة وإتاحة التقارير المالية على شبكة (الإنترنت) بحيث توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات على اختلاف أنواعهم ومدى احتياجاتهم للبيانات والمعلومات المحاسبية.
- 2- زيادة مسؤولية المدقق الخارجي عن الإفصاح الإلكتروني بخلاف القوائم المالية التي تم تدقيقها.

* أستاذ المحاسبة والتدقيق المساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الباحث حاصل علي درجة البكالوريوس في المحاسبة 1984، ودبلوم الدراسات العليا في المحاسبة والمراجعة 1986، والماجستير في المحاسبة 1994، والدكتوراه في المحاسبة عام 2000، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، وللباحث اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة والتدقيق (المراجعة) وللباحث كتب وبحوث منشورة وتحت النشر في المجلات العلمية المتخصصة، وشارك الباحث في العديد من المؤتمرات العلمية والمهنية.

٢/١ أهمية ومنهج البحث: تتسبب أهمية هذا البحث من خلال تحديد تأثيرات الأعمال الإلكترونية على الإطار الفكري لمبادئ ومعايير الأنظمة المحاسبية، بالإضافة إلى عرض وتحليل المبادئ والمعايير المحاسبية المتصلة بالأعمال الإلكترونية والتي تتطلبها المستجدات الدولية في بيئة الأعمال الإلكترونية، وعلى ضوء ما سبق فإن هذه التغيرات قد يكون لها تأثيرات كبيرة على أنظمة المعلومات المحاسبية وعلى العمليات المالية وأدلة الإثبات لتسجيل المعاملات، ومن ثم قد يتطلب ذلك إحداث تغييرا أو تعديلا أو إضافة أو تطويرا في الإطار الفكري لمبادئ ومعايير أداء الأنظمة المحاسبية، ولذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير بيئة الأعمال الإلكترونية على أداء وظائف المحاسبة .

٣/١ مجتمع وعينة البحث: شمل مجتمع الدراسة جميع مكاتب مدققي الحسابات في القطاع الخاص ورؤساء أقسام المحاسبة والمدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة ، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من ١٥٠ محاسب قانوني موزعة بالتساوي كما تم استلام ١١٠ استبانة بنسبة ٧٣,٣ وفقاً للجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

يوضح عدد الاستبيانات المستلمة وخصائص عينة البحث

بيان/ الوظيفة الحالية		مدقق خارجي		رئيس قسم المحاسبة		مدقق داخلي	
عدد الاستبيانات المرسله	٥٠	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	
عدد الاستبيانات المستلمة	٣٨	%٧٦	٣٠	%٦٠	٤٢	%٨٤	

وعلاقتها بالإطار الفكري للمحاسبة المالية، وانعكاسات الأعمال الإلكترونية على الأداء المحاسبي، ثم يعرض الباحث الإطار المقترح للمبادئ والمعايير المحاسبية المتصلة ببيئة الأعمال الإلكترونية والذي يجب على الممارسين أخذها بعين الاعتبار عند أداء وظيفتي القياس والتقرير المحاسبي، وأخيراً يعرض الباحث لنتائج الدراسة الميدانية في بيئة الأعمال الأردنية.

(٢) طبيعة الأعمال الإلكترونية وعلاقتها بالإطار الفكري للمحاسبة المالية

توجد العديد من المنظمات واللجان والأفراد ممن قاموا بوضع ونشر أطرا فكرية خاصة بكل منهم، إلا أنه لا يوجد إطارا وحيدا متعارف عليه على نطاق واسع يعتمد عليه في الممارسة، وربما كانت أكثر هذه المحاولات نجاحا قائمة مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي APB رقم ٤ بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تشكل أساس إعداد وعرض البيانات المالية لمنشآت الأعمال" والتي قامت بوصف الممارسة الحالية ولكنها لم تقم بتوصيف لما يجب أن تكون عليه الممارسة.

واعترافا من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالحاجة لوجود إطار نظري متعارف عليه فقد قام عام ١٩٧٦ بإصدار مذكرة مناقشة من ثلاث أجزاء بعنوان "الإطار الفكري للمحاسبة المالية والتقرير المالي: عناصر القوائم المالية وقياسها"، حيث تناولت هذه المذكرة القضايا الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع الإطار الفكري الذي يمثل أساس وضع المعايير المحاسبية وحل جوانب الخلاف في عملية التقرير المالي.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف العائد إلى طبيعة علم المحاسبة كأحد فروع العلوم الاجتماعية إلا أن هناك اتفاق في الفكر المحاسبي على أن هذا الإطار يتكون من المفاهيم والفروض والمبادئ (حلمي نمر، أحمد نور، ٢٠٠٠، أحمد حسين، Belkaoui, A.R.,

كما تم تصميم استمارة استبيان مكونة من ٣٧ عبارة مصنفة في ثمانية أسئلة مفاسه باستخدام مقياس ثلاثي ١-٣ حيث يمثل الرقم (٣) نعم والرقم (١) لا، وقد أجاب على الأسئلة ١١٠ من عينة البحث، أي ما نسبته ٧٣,٣%، كما تم استخدام في تحليل البيانات التحليل الإحصائي الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار الفرضيات باستخدام أسلوب One Sample T-test، كما تم عرض استمارة الاستبيان على بعض من الممارسين وأساتذة الجامعات لإبداء رأيهم حول الأسئلة وتمثيل محتواها، وقد تم أخذ جميع ما أبدوه من تعليقات قبل صدور الاستبانة بشكلها النهائي.

٤/١ فرضيات البحث: تقوم هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تؤثر الأعمال الإلكترونية على أداء وظائف المحاسبة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية (وتختبر هذه الفرضية الأسئلة من ١-٥).

الفرضية الثانية: لا توجد حاجة لإضافة أو تعديل المبادئ أو المعايير المحاسبية في ظل تطبيق الأعمال الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية (وتختبر هذه الفرضية الأسئلة من ٦-٨).

٥/١ منهج وتنظيم البحث: يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي للتعرف على مدى تأثيرات الأعمال الإلكترونية على وظيفتي القياس والتقرير المحاسبي وذلك من خلال عرض وتحليل للأطر الفكرية للمحاسبة المالية بياجواز، وأيضا المنهج الاستنباطي بهدف التوصل لتحديد مزايا ومخاطر الأعمال الإلكترونية وانعكاسها على النظم المحاسبية السائدة وعلى الهياكل التنظيمية لمنظمات الأعمال، ومن ثم تقديم الإطار المقترح للمبادئ والمعايير المتصلة بالأعمال الإلكترونية، وتحقيقا لهدف البحث فقد تم تقسيمه إلى خمسة أقسام يعرض ويحلل الباحث فيها: طبيعة الأعمال الإلكترونية

1994, 2001, Kieso, P.E. الشيرازي 1990، وعلى السنطاق الدولي أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إطارا عاما للمحاسبة المالية تضمن: (IFAC, 2001) أربعة مستويات: الأول: أهداف البيانات المالية. و الثاني: الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في البيانات المالية. والثالث: التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها البيانات المالية. والرابع: مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.

بينما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصدر FASB (أحمد حسين، 1999، A,R)، إطارا فكريا يتكون من ثلاث مستويات حيث يختص المستوى الأول: بتحديد أهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار، في حين يعرض المستوى الثاني: الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية (الأصول والالتزامات.. الخ)، ويوضح المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس التي يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية والتي تتضمن استخدام الافتراضات والمبادئ والمحددات التي تصنف بيئة التقرير المالي الحالية.

وعلى ضوء العرض السابق يتبين لنا أن منظومة الأداء المحاسبي تحتوي على أطر تكمل بعضها البعض، أولهما يطلق عليه التنظير المحاسبي الذي يمثل الفكر والأسس العلمية التي تحتوي على المفاهيم والفروض والمبادئ باعتبارها الأدوات العلمية لأي إطار فكري، وثانيهما: التطبيق المحاسبي الذي يمثل الممارسة الواقعية والعملية التي تحتوي على الطرق والأساليب والإجراءات التي يتم بها تنفيذ العمل المحاسبي على مستوى منظمات الأعمال في شكل خطوات متتابعة بدء من الاعتراف ثم التسجيل المحاسبي وقياس النتائج والتقييم وأخيرا الإفصاح.

وما هو جدير بالإشارة أن الاختلاف بين محتويات الأطر يعد اختلافا ظاهريا فقط حيث لا يوجد اتفاق في الفكر المحاسبي حول العديد من القضايا سألقة الذكر من حيث كونها مفاهيم أو مبادئ أو محدثات أو سياسات... الخ. Wells Stamp, SS., أنه يوجد مجموعة من نواحي القصور التي تجتاح الإطار الفكري الحالي للمحاسبة المالية والتي يمكن بلورتها في الآتي: (Wells, M.C., 1976, Stamp, E., 1981).

1. الافتقار إلى الاتساق المنطقي، وذلك نظرا للتعارض القائم بين كثير من عناصره.

2. الافتقار إلى الاكتمال، الأمر الذي يترك كثير من المشاكل المحاسبية دون حل منطقي.

3. الافتقار إلى التأصيل العلمي لكثير من عناصر الإطار لاعتماده على مجموعة من الأعراف والتقاليد.

كما يلاحظ أيضا أن البناء الفكري للمحاسبة المالية قد تأثر بمجموعة من الظواهر المحيطة بالنشاط الاقتصادي والتي من أهمها:

أولا: الظواهر المترتبة على النواحي القانونية (الشيرازي، 1990): نظرا لظهور نظرية الشخصية المعنوية وانفصال الملكية عن الإدارة وأصبحت لها مصالح قد تتفق وقد تتعارض مع مصالح الفئات الأخرى وخاصة المستثمرون باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسية؛ وعلى هذا فبان اختيار السياسة المحاسبية أو طريقة المعالجة لظاهرة ما قد تتأثر بالمصالح الذاتية للإدارة، حتى ولو كانت على حساب صدق التعبير عن نتائج الأحداث والعمليات وذلك نتيجة للجوء الإدارة إلى إجراء مجموعة من الممارسات للتحكم في نوعية وكمية المعلومات الواردة بالقوائم المالية والخاضعة لمضمون العرض العادل.

ويمكن التعرض لهذه الممارسات بإيجاز كالتالي: (The Big Bath, 1980):

أ- تمهيد الدخل أو بتعبير أكثر دقة تخطيط وهندسة الربحية، بهدف تقليل حدة التفاوت والتقلبات في نتائج الأرباح السنوية المتتالية.

ب- التأثير على المركز المالي من خلال الالتجاء إلى اتخاذ قرارات تستهدف التأثير على عناصر الأصول والخصوم بسداد أو عدم سداد الالتزامات قبل تاريخ الميزانية.

ثانيا: الظواهر المترتبة على النواحي الاجتماعية السائدة في المجتمع: في الآونة الأخيرة أصبحت الوحدات الاقتصادية مطالبة بتبني وجهة النظر الاجتماعية المعبرة عن مصالح الكل في آن واحد، وعلى أن تعبر القوائم المالية الصادرة عن هذه الوحدات عن المنهج الشمولي بحيث يغطي كافة الاحتياجات والالتزام بالمنفعة العام وعلى أن تتواءم وتتوافق المنافع المحققة مع التضحيات التي تتحملها فئات معينة، وعلى أن يكون الأثر النهائي على

المجتمع ككل، ومن ثم فإنه يمكن الاتجاه إلى البدائل المحاسبية التي يكون لها آثار اجتماعية عامة واقتصادية لصالح المجتمع.

ثالثاً: الظواهر المترتبة على نوعيات النشاط الاقتصادي المختلفة: يوجد بعض أنواع النشاط الاقتصادي أنشطة تتميز ببعض المشكلات المحاسبية الخاصة والتي تتطلب من المحاسب أن يراعيها عند إجراء المعالجات المحاسبية حتى ولو كانت تتصف ببعض التشابه في الشكل العام مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعلى سبيل المثال نشاط المقاولات والتشييد والبناء له من الخصوصية في المعالجات المحاسبية التي تستوجب العناية الخاصة بها.

رابعاً: الظواهر المترتبة على النواحي البنائية والمناخ الاقتصادي بكافة ملامحه من وجود مراحل للتنمية الاقتصادية وأحجام المنشآت ودرجة تعقد عملياتها، ومعدلات النمو الاقتصادي ونوعية الملكية السائدة ووسائل التكنولوجيا المتاحة الخاصة بالمعلومات، ويعتقد الباحث أن كل هذه الظواهر - التي تؤثر بدرجة أو بأخرى على الأداء الاقتصادي لمختلف منظمات الأعمال، بما يعكس درجة التشابك بين مختلف عناصر منظومة النشاط الاقتصادي بصفة عامة حتى تصل إلى الدرجة العالمية في ظل تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية وظهور التجارة والأعمال الإلكترونية وإنهاء الصفقات التجارية عبر شبكات الاتصالات الدولية باختلاف وسائلها.

ونظراً لأن منظمات الأعمال تسعى جاهدة - وخاصة في الدول العربية- للدخول في عالم اتناج الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الشبكات والبرمجيات في المجالات المتنوعة لتطبيق الأعمال الإلكترونية والتي شكلت نموذجاً جديداً للأعمال لم يكن معروفاً من قبل وهو بالتأكيد متسقاً من خلال الأساليب والأفكار والأطر المحاسبية المستخدمة اليوم، ولقد تزايد في الآونة الأخيرة حجم قيمة التجارة الإلكترونية، وما نتج عن ذلك من تزايد الاعتماد على الشبكات والبريد الإلكتروني والشبكة الدولية للمعلومات التي أصبحت تستخدم على نطاق واسع في مجال التجارة الإلكترونية، وقد انعكس ذلك على المخاطر المتصلة بتكنولوجيا معلومات الأعمال الإلكترونية، لما يميز هذه الأعمال من طبيعة خاصة تتطلب نظم محاسبية متطورة للقياس والإفصاح المحاسبى عن تلك الأعمال.

ومن الملاحظ أن الإطار الفكري التقليدي للمحاسبة المالية لم يتناول طبيعة

ومخاطر الأعمال الإلكترونية وما ينتج عنها من اختلافات في القياس والإفصاح المحاسبى عن الأعمال التقليدية، ولقد أدركت المنظمات المهنية هذه الحقيقة ومحاولة منها في معالجة آثارها تم تشكيل لجان لدراسة أبعاد المشكلة واستحداث مبادئ ومعايير جديدة ترشد أداء النظم المحاسبية في القياس والإفصاح عن الأعمال الإلكترونية.

ولذلك تعتبر الأعمال الإلكترونية أحد النماذج المستحدثة في منظمات الأعمال، بمالها من أدوات جديدة ونظم مختلفة تسعى لخلق الثروة واكتساب الخصائص المنفردة وصنع التفوق والابتكار والإبداع في المجالات المتعددة والمنسوجة لكافة الأنشطة والعمليات المالية والتجارية. ويعرض الباحث في هذا القسم طبيعة الأعمال الإلكترونية ومراحلها ونماذجها ومزايا استخدامها وذلك على النحو التالي:

ولذلك تمثل الأعمال الإلكترونية نقطة التقاء موارد نظم المعلومات وتقنيات شبكة الإنترنت والويب بما في ذلك القدرة على ربط نظم الأعمال الجوهرية مباشرة مع الأطراف المستفيدة مثل العملاء، والموردين، العاملين، الوكالات الحكومية ومتخذي القرارات وغيرهم. (Amor Daniel, 2001)، وتستخدم الأعمال الإلكترونية ليس لمجرد اكتساب الميزة التنافسية، وإنما للعمل على تحقيق الذكاء التنافسي الذي يمثل قدرة المنظمة على استخدام ذكاء الأعمال لخلق قيمة مضافة تميزها عن غيرها من المنافسين والذين يشتركون معها في العناصر الأساسية التي تشكل توليفة الميزة التنافسية الاستراتيجية، وذلك لما تمتع بها الأعمال الإلكترونية من توليفة متكاملة من الأنشطة والعمليات التي تستخدم فيها أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات بما يسمح للمنظمة إدارة علاقتها البنائية الداخلية والخارجية وبخاصة إدارة سلسلة القيمة للأعمال وإدارة العلاقات مع العملاء، إدارة سلاسل التوريد وتحليل الفرص والتهديدات الحالية والمتوقعة للوصول بالمنظمة إلى مستوى الذكاء التنافسي.

وعلى هذا ينبغي في هذا السياق ضرورة التعرض لمفهوم التجارة الإلكترونية لتحديد المزايا التي توفرها الأعمال الإلكترونية حيث عرفها البعض بأنها تعني استخدام الوسائل الإلكترونية لتمكين عمليات التبادل بما في ذلك بيع السلع وشراؤها وتقديم الخدمات التي تتطلب توزيعاً ونقلها بصورة (رقمية أو مادية) من مكان لآخر. (Greenstien, M., &

والأنشطة التي يتم تخطيطها وتنفيذها ومراقبتها وتتسببها في أن واحد وذلك لتجاوز الفجوة التي كانت تحدث من جراء عمليات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة.

وعلى هذا سوف تؤثر الأعمال الإلكترونية في كافة المشروعات، بما في ذلك تلك التي لا تطبق على نحو واضح مفهوم الأعمال الإلكترونية، حيث أنه من المحتمل أن يشارك كافة العملاء والمنافسون والموردون في الأعمال الإلكترونية بطريقة أو بأخرى، ولمشاركتهم هذه تأثير على الأسواق، سواء المحلية منها أو الدولية، وسوف ينتج عن الأعمال الإلكترونية فرصا جديدة فيما يتصل بالموردين والعملاء والمناطق الجغرافية والتسويق الإلكتروني وما إلى ذلك.

وعليه تشير الدراسة التي أعدتها لجنة تكنولوجيا المعلومات Committee ITC الدولي للمحاسبين IFA إلى أن استخدام الأعمال الإلكترونية في المشروعات التجارية يمر بأربعة مراحل (IFAC, ITC, 2002):

المرحلة الأولى: تتمثل في استخدام الإنترنت لأغراض المعلومات: تحسني صفحات المواقع المختلفة التي تستخدم في التصفح على كتالوجات (أو أجزاء من كتالوجات) وتتحرك المعلومات هنا في اتجاه واحد فقط، مما يعني أن مستخدم الإنترنت يمكنه فقط أن يقرأ البيانات على مواقع الإنترنت، لكنه لا يتمكن من التفاعل مع الموقع فكل ما بإمكانه هو الانتقال من صفحة إلى أخرى.

المرحلة الثانية: السماح للمستخدم بالتفاعل مع الموقع: في هذه المرحلة تسمح للمستخدمين باستخدام آلة بحث للإيجاز والتعرف على مدى توافر السلع والخدمات، كما أن بإمكانهم استخدام المعلومات الفورية بما في ذلك المعلومات عند الطلب وفي هذه المرحلة نجد أن المعلومات تتحرك في كلا الاتجاهين لأن الموقع على الإنترنت يحصل على البيانات ويعرضها كذلك.

المرحلة الثالثة: التجارة الإلكترونية أو المعاملات (المبيعات، المشتريات الفورية، الوفاء بالحقوق والالتزامات:

دخلت مرحلة التطبيق إلى ميدان الأعمال الإلكترونية عندما بدأت المواقع المختلفة على شبكة الإنترنت تسمح بتسليم السلع والخدمات بما يمكن من إنهاء المعاملات المالية ويدفعون مقابلها عن طريق بطاقات الائتمان

(Feinman Todd, 2000)، كما عرف أحد لكتاب مصطلح التجارة الإلكترونية بصورة مبسطة بأنها عملية مزاوله الأنشطة التجارية إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت وغيرها من الشبكات العالمية الأخرى حيث يتضمن هذا المفهوم عمليات بيع وشراء السلع المادية، وغير المادية كالخدمات، كما تتضمن أيضا كافة مراحل العمل التجاري مثل التسويق والطلب والدعم الفني كما تشمل أيضا الخدمات والمعلومات، وبرامج الكمبيوتر وكافة الوظائف الإلكترونية التي تطوي عليها التعاملات عبر لشبكة (Timmers, 1999).

أما منظمة التجارة العالمية (WTO) فقد عرفت أنها مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وترويج وبيع وتوزيع للمنتجات من خلال شبكة الاتصالات(البنك الأهلي المصري 1999، James O'Brien, 2000)، وإضافة من هذا لتعريف فإن التجارة الإلكترونية هي مجرد عامل وركن أساس من أوجه الأعمال الإلكترونية مثل التسويق الإلكتروني E-Marketing، والبنوك الإلكترونية E-Banking والتوريد الإلكتروني E-Supplying وما إلى ذلك من الأعمال الإلكترونية.

وعلى هذا يرى بعض الباحثين أنه يتضمن مظلة الأعمال الإلكترونية كل الأنشطة والعمليات الوظيفية التي يتم تنفيذها في داخل المنظمة عبر وسائل إلكترونية وبخاصة تقنية العمل بشبكات الاتصال المحلي LAN وشبكة الاتصالات إنترنت Intranet والتي ترتبط بسلسلة قيمة الأعمال الموجهة للموردين والزبائن من خلال شبكات الإستراتيجيات Extranet وغيرها من شبكات اتصالات الأعمال(سعد، غالب، 2002)، ولذلك تسعى الأعمال الإلكترونية إلى تعظيم وتفعيل المنافع المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتهتم هذه الأعمال بتحريك وتحويل المعلومات بين المجالات الوظيفية المختلفة لمنظمات الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ الأنشطة والعمليات الوظيفية الموجهة من داخل هذه المنظمات إلى البيئة الخارجية.

ويعتقد الباحث من خلال المفهوم الشامل والواسع للأعمال الإلكترونية فهي قادرة على تكوين منظمات شبكية مفتوحة وحركة تستند أساسا على نظم تكنولوجيا المعلومات كقاعدة انطلاق تقنية كمنظومات متكاملة تقوم على المعرفة والإبداع والابتكار كما تسعى إلى خلق منظومة متكاملة من الوظائف والعمليات

والتحويلات البنكية المباشرة وأن تكون هذه الوسائل متوافقة مع أساليب التجارة الإلكترونية وهي النقود الرقمية أو النقود الإلكترونية والشبكات الإلكترونية. (رضوان، ١٩٩٩، علوان، ٢٠٠٠).

المرحلة الرابعة: الدمج الكامل لنظام الأعمال الإلكترونية في العمليات للمنظمات: في هذه المرحلة يؤدي شراء السلع والخدمات إلى حدوث تفاعلات مع باقي أجزاء نظام تكنولوجيا المعلومات بالمنظمات-على سبيل المثال-الشراء فإن أمر شراء صادر عن نظام الأعمال الإلكترونية قد يدفع على نحو تلقائي إلى تحرك البضائع من نظام المخازن إلى قسم التسليم مما يؤدي إلى تسجيل البيانات الخاصة بذلك في قسم نظم معلومات الإدارة ويشمل ذلك النظام المحاسبي والتعامل مع الموردين.

وهكذا فإن نظام الأعمال الإلكترونية يصبح جزء لا يتجزأ من نظام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات، ويثبت ذلك على وجه الخصوص عندما تتم المبيعات على المستوى الدولي وعندما يتطلب دعم ومساعدة العميل تواجد عدد من المواقع الجغرافية المختلفة، وعلى هذا يمكن توسيع هذا النوع من التكامل ليشمل حلقات اتصال مباشرة بمن يتولون شحن البضاعة وغيرهم من مقدمي الخدمة الذي يوجد بينهم وبين المنظمة نوع من الترتيبات التعاقدية وقد أطلق على هذه المرحلة مصطلح العمل التعاوني- Collaborative-Business, C- (Business) ولكنها تعد من الناحية النظرية جزء من مرحلة التكامل التي أشرنا إليها آنفاً.

ولذلك يشار في عالم الصحافة اليوم إلى العديد من نماذج الأعمال الإلكترونية فهناك مثلاً الأعمال من المنظمة إلى العميل والتي تعرف بB2C، وهناك كذلك الأعمال التجارية التي تتم بين منظمتي أعمال تعرف بـ B2B والنماذج التي تتضمنها الأعمال الإلكترونية يمكن وصفها بـ B2C فيما يلي:

B2C (الأعمال إلى المستهلك) في هذه الحالة يتولى عادة تاجر التجزئة البيع مباشرة إلى المستهلك.

B2B (الأعمال للأعمال) وفي هذه تتولى إحدى منظمات الأعمال البيع عبر سلسلة التوريد وعلى أن يكون الطرف الآخر شركة.

B2E (الأعمال للموظف) وهو نظام يسمح عادة بتبادل البريد الإلكتروني إلى القسم الصحيح.

B2G (الأعمال للحكومة) وهي تتمثل بالتقديم الإلكتروني للضريبة على دخل الشركات.

G2G (الحكومة للحكومة) وهي تتمثل بالتقديم الإلكتروني للضريبة على دخل الفرد.

كما تقدم الأعمال الإلكترونية التي تتم عبر شبكات الإنترنت مزايا عديدة منها (IFAC,ITC,2002):

* المنافسة: يمكن الأعمال الإلكترونية منظمات الأعمال من التنافس على المستويات المحلية (الإقليمية) والدولية وذلك بمجرد قيام هذه المنظمات بإنشاء موقع لها على شبكة الإنترنت Website، حيث تساعد هذه الشبكة منظمات الأعمال من اكتشاف الثغرات والفرص في السوق، كما تمكن تلك المنظمات من خدمة أوسع بطريقة فعالة ومنخفضة للتكاليف، كما تحقق الأعمال الإلكترونية من خلال استخدام الإنترنت ما يعرف باقتصاديات أو وفورات الحجم Economies of Scale (بمعنى أن تصبح المنظمة مورد عالمي بتكلفة منخفضة). وذلك من خلال التخصيص في الإنتاج، وعلى هذا سوف تؤثر الأعمال الإلكترونية على كافة المنظمات حتى تلك التي لا تشارك على نحو نشط من تلك الأعمال وذلك لأن العملاء والمنافسين قد يسعون للبحث عن مصادر جديدة للحصول على المنتجات عبر الإنترنت فضلاً على أن الموردين قد لا يتعاملون في المستقبل إلا مع المشاريع التي تمتلك قدرات وإمكانيات الأعمال الإلكترونية، وهو الأمر الذي يساعد المنظمة على تمييز نفسها عن المنافسين في نظر المستهلكين.

* التسويق: يتم التسويق التقليدي على النطاقين المحلي أو الإقليمي مع بعض الاستثناءات الخاصة ببعض تجار التجزئة أو الموردين على المستوى الدولي، فضلاً على أن الجهود التسويقية كانت حتى وقت قريب تركز على الوسائط التقليدية مثل التلفزيون والصحف بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية وعلى المجالات والمعارض التجارية بالنسبة لكافة المنتجات، ومن خلال شبكة الإنترنت يمكن أن تقدم الأعمال الإلكترونية مجموعة من البدائل التسويقية المبتكرة مثل:

أ- استخدام نظم الفيديو لعرض مزايا المنتجات أو الخدمات.

ب- عرض كتالوجات تفصيلية أو أدلة للمستخدمين تمكنهم من التعرف على المنتجات وعلى محتوياتها وأسعارها.

وفي الطرق والآليات التي سوف تستخدم لتقديم المنتجات، فضلا عن ضرورة الاهتمام بصياغة التشريعات والقوانين التي تمارس في ظلها منظمات الأعمال.

وينتج عن الأعمال الإلكترونية مخاطر جديدة ينبغي على منظمات الأعمال مواجهتها عن طريق بناء ما يعرف بالبنية التكنولوجية التحتية **technology Infrastructure** وبأدوات الرقابة للتخفيف من حدة تلك المخاطر، وفضلا عما سبق فإن الإنترنت الإلكترونية تغير من واجبات ومسؤوليات الموظفين وكذلك من واجبات ومسؤوليات المستويات الإدارية المختلفة بما يؤثر بالتالي على الاحتياجات من الأفراد، ولقد تزايد في الآونة الأخيرة استخدام الشبكات لربط الأفراد والوحدات داخل المنظمات ببعضها البعض عبر أنظمة حديثة مثل البريد الإلكتروني والإنترنت والشبكة الدولية للمعلومات WWW، ومن ثم تعتمد الأعمال الإلكترونية على استخدام الإنترنت من خلال قاعدة تكنولوجيا المعلومات، وعلى ضوء ما سبق فإنه يوجد نوعين من المخاطر المتصلة بالأعمال الإلكترونية وهما:

١- مخاطر تكنولوجيا معلومات الأعمال الإلكترونية: يمكن تقسيم المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في ثلاثة أنواع كالتالي (IFAC):

١/١: مخاطر تتصل بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتمثل هذه المخاطر في الآتي:

أ- عدم مناسبة وكفاية الإجراءات الأمنية المادية لمنع السرقة والوصول غير المشروع للملفات أو الإفصاح غير الملائم عن المعلومات.

ب- التعرض **Vulnerability** للمخاطر المادية مثل مخاطر الحريق والكوارث الطبيعية الأخرى.

ج- عدم كفاية أو عدم وجود خطط وإجراءات المساعدة والدعم عند وقوع المشاكل.

د- عدم كفاية خطط الطوارئ.

هـ- عدم كفاية الإجراءات المصممة لمواجهة محاولات القرصنة.

و- عدم كفاية أدوات التمويه لمقاومة الوصول غير المرخص به للنظام.

٢/١: مخاطر بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتمثل هذه المخاطر في الآتي:

أ- وجود مشاكل **Bugs** أو أخطاء في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

ج- البيع المزدوج **Cross-Selling** للمنتجات والخدمات مثل شراء شريط كاسيت عبر الإنترنت أي أنه يتم تزويد المشتري بمعلومات تفصيلية بالإضافة إلى قائمة بالمنتجات الأخرى المرتبطة بعملية الشراء الأصلية.

* تخفيض التكاليف **Cost Reduction**

تسمح الأعمال الإلكترونية بتطبيق نماذج جديدة في عالم الأعمال بما في ذلك سلسلة التوريد **Supply chain** وترتيبات خدمة ومساعدة العميل، فضلا على أن الأعمال الإلكترونية تتيح إدخال بعض التعديلات التي تعمل على تحسين الربحية من خلال تخفيض التكاليف مثل:

أ- التخزين الافتراضي: **Virtual Warehousing**: عند تسليم طلب من العميل يقوم البائع بطلب البضائع من المنتج ويرسلها مباشرة إلى العميل، وفي هذه الحالة لا يحتفظ البائع إلا بمخزون قليل أو لا يحتفظ بأي مخزون على الإطلاق، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف التخزين والتأمين على المخزون مع تمكن البائع من تقديم تشكيلة أوسع من المنتجات.

ب- التكامل الرأسي: **Vertical Integration**:

عندما يتسلم البائع الطلب عن طريق موقعه على الإنترنت، فإنه يتولى على نحو آلي إجراء ترتيبات الشحن والتسليم وخدمات ما بعد البيع عن طريق شبكة من الحلفاء الاستراتيجيين تمتد على نطاق جغرافي واسع، ويستفيد جميع الأعضاء في هذه الشبكة من خلال اشتراكهم المتكامل عبر شبكة الإنترنت.

ج- التسليم الإلكتروني: **Electronic delivery**:

هناك بعض المنتجات التي يمكن تسليمها إلكترونيا للعملاء على نطاق دولي مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف التسليم والتأمين، ويزيد من دقة وقت التسليم ومن أمثلة هذه المنتجات بطاقات المعايدة والشرائط الموسيقية وبرامج الحاسب الآلي وما إلى ذلك.

د- المعالجة الآلية للطلبات: **Automated order Processing**:

يمكن أن يقوم العملاء والموردين بتنفيذ تعاملاتهم الإلكترونية على نحو فعال، بل وأنهم يتمكنون كذلك من تحديث بيانات بعضهم البعض، فضلا عن إمكانية التعرف على الاستفسار عن حالة الطلبات عن طريق حلقات الاتصال **Links** مع من يتولون شحن البضاعة.

إن استخدام الأعمال الإلكترونية يؤثر تأثيرا جوهريا على الأساليب والإجراءات التي تؤدي بها منظمات الأعمال وظرفها، كما أنها أيضا يستلزم تغييرا جذريا في الهياكل التنظيمية

ب- وجود تغيرات غير موثقة في البرامج.

ج- عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة والرقابة عليها في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

د- عدم كفاية الإجراءات التي تهدف لتأمين البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

٣/١: مخاطر تتصل بمخاطر تكنولوجيا معلومات العمليات الإدارية وتتمثل هذه المخاطر في الآتي:

أ- عدم توصيل بيانات المعاملات الخاصة بالأعمال الإلكترونية على نحو فعال من الأنظمة الفرعية بالمنشأة إلى التطبيقات المحاسبية المناظرة.

ب- عدم تغطية أدوات الحماية إلا لبعض الأنظمة الفرعية بما يسمح بالتلاعب في البيانات في بعض الأنظمة الإدارية الفرعية.

ج- عدم كفاية أو عدم ملاءمة آليات الرقابة على الوصول إلى النظام بما يجعل من المستحيل دمج الأنظمة الفرعية لتكنولوجيا المعلومات في عمليات الأعمال الإلكترونية.

د- أن تتسم إجراءات الدعم والمساعدة بالكفاية والفعالية بالنسبة لنظام الأعمال الإلكترونية الفرعي فقط دون أن تكون كافية أو فعالة لنظام تكنولوجيا معلومات العمليات الإدارية ككل.

هـ- قد لا يكون تصميم وتنفيذ العلاقة بين النظام الفرعي للأعمال الإلكترونية والأنظمة الفرعية لتكنولوجيا المعلومات يتم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

٢- مخاطر قانونية متصلة بالأعمال الإلكترونية

يتعين على إدارة المنظمات أن تتحقق من أن الأعمال الإلكترونية تتم وفقاً للقوانين والتشريعات المرعية، فضلاً على معرفة هذه الإدارة على أن هذه التشريعات والقوانين تختلف من دولة لأخرى، ومن ثم فإن هذه المعرفة قد تبعد هذه المشاريع من تحملها لغرامات وأحكام قضائية قد تؤدي إلى تكبدها الكثير من التكاليف في صورة أتعاب قانونية وما إلى ذلك، وتتمثل أهم القضايا القانونية الهامة في هذا الصدد نذكر منها ما يلي:

أ- حماية الملكية الفكرية بما في ذلك براءات الاختراع وكذلك القوانين المتصلة بحق المؤلف وبالعلامات التجارية.

ب- تنفيذ العقود مع مقدمي خدمات الإنترنت.

ج- ملكية برامج الحاسب أو حقوق بائع تلك البرامج في بيع ترخيص استخدام تلك البرامج.

وتنشأ المخاطر القانونية الناتجة من العمليات التجارية للأعمال الإلكترونية وذلك من خلال إطار العلاقة مع قانون التعاقدات وكذلك فيما يتصل بشراء وبيع السلع والخدمات عبر الحدود الدولية.

وفضلاً عن ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى بعض الأنشطة التجارية التي قد لا تخضع للتشريعات والقوانين في دولة ما قد تخضع للتشريعات والقوانين في دولة أخرى، وعلى إدارة منظمات الأعمال أن تتحقق من أن الأنشطة التي تخضع لتشريعات معينة يتم أدائها وفقاً للقوانين التي تحكم تلك الأنشطة، وبالإضافة إلى ما تقدم من المخاطر السابق سردها توجد مخاطر متصلة بالإذعان للقانون الضريبي تتولد من أنشطة الأعمال الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص فإنه قد لا يكون من غير الواضح إلى أي جهة يتم دفع الضرائب على البضائع التي تعبر حدود الدولة والتي تنشأ عن الأعمال الإلكترونية- مثل- (الضرائب على الدخل أو ضريبة المبيعات). (عبد العزيز مصطفى، ٢٠٠١، محمد كمال أبو عجوة، ٢٠٠٠، طلال الشافعي، ٢٠٠٠).

ويعتقد الباحث في هذا الصدد أن من أهم القضايا التي تثار عند استخدام الأعمال الإلكترونية تتصل بمتطلبات التوثيق لمعالجة الفواتير والطلبات اللازمة للإذعان للتشريعات الضريبية، فضلاً عن ضرورة التحقق من سرية المعلومات الشخصية والتي يتم الحصول عليها في إطار أنشطة الأعمال الإلكترونية التي تقوم بها المنظمة، وللتحقق من سرية المعلومات الشخصية يمكن أن تعمل الإدارة على إرساء آليات رقابية للحد من مخاطر انتهاك أمن الإنترنت، ومن ثم يساعد نظام التشفير في تحقيق المزاي التالية: (شعبان يوسف، ١٩٩٩):

أ- خصوصية وسرية المعلومات.

ب- صحة الرسالة والتأكد من عدم وقوع أي تغيرات أثناء حركة الرسالة.

ج- التأكيد على مسؤولية البائع والمشتري نحو العقد.

د- التوافق في إجراء العملية بحيث يستطيع المشتري والبائع إقامة هذه العملية من دون عوائق ناتجة عن اختلاف البرامج المستخدمة من الطرفين.

مما سبق فقد أشار أحد الكتاب أن مخاطر الأعمال الإلكترونية عبر الإنترنت يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي: (الصمادي، ٢٠٠٠):

١- مخاطر الاحتيال (التواطؤ) الناتج عن وجود التزام تجاري ومالي من قبل شركات وهمية.

٢- مخاطر أمن المعلومات ومنها:

أ- الدخول غير المصرح به لملفات البيانات.

ب- تغيير محتويات البيانات أو تحويلها.

ج- اصطناع بيانات أو ملفات وهمية.

د- اعتراض البيانات أثناء نقلها.

هـ- تعطيل عمل النظام أو تدميره.

٣- مخاطر استعمال التحويلات الإلكترونية لخصيل الأموال.

وتأسيساً على ما سبق فإن المخاطر الناجمة عن استخدام الأعمال الإلكترونية وعلى اختلاف أنواعها سواء كانت تتعلق بالمخاطر المتصلة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، أو المخاطر المتصلة بتطبيقاتها، وأيضاً المخاطر التي تتصل بمخاطر تكنولوجيا معلومات العمليات الإدارية، بالإضافة إلى المخاطر القتونية المتصلة بها، الأمر الذي يفرض معه ضرورة تواجد نظام للرقابة على تكنولوجيا المعلومات للتحقق من كيفية عمل تلك الأنظمة مع بعضها البعض لتحقيق أهدافها، ومن ثم يستهدف نظام الرقابة على تكنولوجيا المعلومات تقليل المخاطر إلى المستوى المسموح به.

ويرى الباحث أن يعد نظام الرقابة على تكنولوجيا المعلومات جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يضم الرقابة الإدارية ونظم المتابعة الداخلية، حيث يتولى نظام الرقابة الداخلية مختلف السياسات والإجراءات الهادفة لتوجيه أنشطة المنظمة، أما نظام المتابعة الداخلية فيتولى الرقابة على مدى الإذعان لتلك السياسات والإجراءات.

(٣) انعكاسات الأعمال الإلكترونية على مقومات الأداء المحاسبي

وتطلقاً مما سبق فإن المخاطر الناجمة عن استخدام الأعمال الإلكترونية سوف تكون لها تأثيرات هامة تكون لها انعكاساتها على الإطار الفكري لمبادئ ومعايير الأنظمة المحاسبية المتطرفة بالقياس والإفصاح المحاسبي كالتالي:

أولاً: الأثر على النظام المحاسبي: نظراً لتزايد استخدام الشبكات لربط الأفراد والوحدات داخل المنظمات Intra-organizational units ببعضها البعض عبر أنظمة حديثة مثل البريد الإلكتروني والإنترنت والشبكة الدولية، وفضلاً عن تزايد استخدام هذه الشبكات الدولية على مستوى منظمات الأعمال وعلى مستوى الأفراد من خلال أنظمة التجارة الإلكترونية مثل طرق تسبادل البيانات إلكترونياً (EDI) Electronic Data Interchange وأنظمة التحويل الإلكتروني للأموال والإضافة إلى ذلك التطور الكبير في التسويق على نطاق واسع لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المتصلة بها. ونتيجة لظهور أنظمة جديدة لتكنولوجيا المعلومات مثل هندسة البرامج بمساعدة الحاسب (CASE)، والبرمجة الهدفية (Object-Oriented Programming) وأنظمة تكنولوجيا تدفق الأعمال، وبالإضافة إلى ذلك النمو المتواصل في أنظمة الدعم الذكية بما في ذلك الأنظمة الخبيرة (expert systems) والشبكات العصبية (neural networks) وغيرها من الوسائل المساعدة لحل المشكلات والتي تستند إلى التكامل الفعّل بين تكنولوجيا المعلومات والعمليات الإدارية. فإن تلك الاتجاهات ينتج عنها عدد من التحديات التي يجب أن تأخذها مهنة المحاسبة بعين الاعتبار فتكنولوجيا المعلومات تؤثر في الطريقة التي تدار بها المنظمات حيث يفترض وجود تكامل بين منظمات الأعمال وبين استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات.

وعلى هذا ينبغي أن يستند أي تخطيط وظيفي أو أي تدريب للمحاسبين المهنيين على إدراك واقعي للطبيعة المتغيرة وللدور المتغير لمهنة المحاسبة في تقديم خدماتها لمنظمات الأعمال حيث يتطلب الأمر وجود نظم للمعلومات المحاسبية تعتمد على نظام متكامل من الموارد البشرية المؤهلة والآليات اللازمة لتجهيز البيانات والمعلومات الضرورية وتوصيله لذات الصلة بها بغالبية وكفاءة في ظل الأعمال الإلكترونية، وتعارف الفقه المحاسبي على أن الوحدة المحاسبية هي التي تحدد النظام المحاسبي الواجب اتباعه حيث أنها تحدد أنواع العمليات المالية المختلفة وأنواع المستندات والدفاتر التي تسجل فيها هذه العمليات، وحيث مر تفسير مفهوم الوحدة المحاسبية لسنتين طويلة وحتى وقتنا الحالي في ثلاث مراحل هي المشروع كوحدة قانونية ووحدة محاسبية ووحدة اقتصادية. وهذه الآراء ليست متعارضة

حيث المتطلبات الأساسية لتطبيقها والتي تتطلب تغييرا في الهياكل التنظيمية للمنظمات وكذلك ضرورة وجود دفاتر وسجلات تتواءم مع طبيعة الأعمال الإلكترونية وتتوافر لها وسائل الأمن والحماية والتحقق من موافقة العملاء على الطلبات ومن صحة التوقيع الإلكتروني.

ثانياً: الأثر على العمليات المالية: طبقاً لهذا المفهوم فإنه من خلال إطار نظام الأعمال الإلكترونية والذي يتسع من خلال الإنترنت والويب والشبكات الأخرى لإجراء تبادل عمليات بيع السلع وشرائها وتقديم الخدمات فضلاً عن توفير التسهيلات التقنية لإجراءات الدفع وتحويل الأموال وتقديم الخدمات الإلكترونية للمستخدمين من منظمات وأفراد سواء بين طرفين لدولتين مختلفتين أو لجهتين مختلفتين داخل دولة، ويستج عن ذلك الحاجة إلى سرعة التسجيل للعمليات المالية من خلال إطار معاملات الأعمال الإلكترونية، ومن ثم يتولد عنها مجموعة من التأثيرات تتمثل في الآتي:

أ- عدم وجود التوثيق لقواعد التسجيل الداخلي للمعاملات.

ب- عدم توافر الأدلة والقرائن المتصلة بقواعد التسجيل.

ج- عدم توافر التوثيق المناسب حيث أنه من المتطلبات الأساسية لتحقيق عنصر الشفافية في الأعمال الإلكترونية.

د- عدم توافر نظام إجرائي لفهم عمليات الأعمال الإلكترونية.

هـ- عدم توافر إجراءات رقابية بحيث تتعامل مع المدخلات غير الصحيحة للأعمال الإلكترونية.

ثالثاً: الأثر على القياس المحاسبي: ستؤثر الأعمال الإلكترونية بشكل مباشر على شكل المدخلات، حيث تتمثل هذه المدخلات في شكل فاتورة إلكترونية بدلاً من الفاتورة الورقية، وستكون وسائل الدفع الإلكترونية بديل لوسائل الدفع التقليدية (الشبكات-الكمبيالات)، ومن ثم فإنه يجب أن يصمم النظام المحاسبي بطريقة يمكنها أن تتكيف وتتفاعل مع التقنيات الحديثة، وعلى ضوء ذلك سوف يتأثر فرض القياس السنقي من خلال الأعمال الإلكترونية بمجموعة من التأثيرات والتي يمكن بلورتها في الآتي:

أ- عدم توافر أدلة القياس (سند القيد) والقواعد الخاصة بإجراءات التسجيل للعمليات المالية.

ولكنها تعبر عن مراحل تطور في الفكر المحاسبي والذي تأثر بتطور وحجم وأنواع المشروعات ونتيجة للتطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والأنظمة المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات، وتأسيساً على ما سبق فإن عناصر النظام المحاسبي في بيئة الأعمال الإلكترونية يتكون من الآتي:

- مدخلات النظام: تؤثر خصائص الأعمال الإلكترونية على مدخلات النظام المحاسبي من حيث شكل الفاتورة الإلكترونية واختلاف وسائل الدفع وكذلك البيانات الخاصة بالعملاء والموردين والأسواق والمنتجات الجديدة.

- المعالجة المحاسبية للبيانات: يتم معالجة البيانات عبر شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ويتم استخدام قواعد البيانات ذات العلاقة (Relational Date Base) والتي تحتوي على قاعدة كبيرة جداً من التطبيقات المحاسبية. هذا ما دفع البعض (Kogan & Vaarhely, 1997) إلى القول بأنه في ظل نظام الإنترنت يمكن القول وداعاً لحسابات الأستاذ المساعدة وحسابات الأستاذ ذات الحرف T ومرحبا بقواعد البيانات المحاسبية.

- مخرجات النظام: تؤثر خصائص الأعمال الإلكترونية على شكل المخرجات حيث بدء التخلي عن التقارير المطبوعة وأصبحت التقارير متاحة على شبكة الإنترنت وتضم قاعة كبيرة من المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذ القرار على اختلاف أنواعهم ومدى احتياجهم للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية.

وعلى هذا فإنه قد يكون للمحاسبين دور هام في تحديد أين ولمن سوف تتدفق المعلومات الفورية عن التكاليف والإيراد والإنتاج والجودة عبر الأعمال الإلكترونية ودرجة التفصيل والإجمال لهذه المعلومات، وذلك سوف يؤدي إلى ضرورة إنشاء قطاع يختص بالأعمال التي تتم من خلال الشبكات داخل التنظيم الإداري للمنظمات، مع إعطاء لكل مستوى تنظيمي درجة من السلطة والمسؤولية في تشغيل المعلومات والإطلاع عليها وحيث أن تعتمد درجة التشغيل والإطلاع لكل مستوى تنظيمي على مدى حاجتهم وحساسية هذه المعلومات (Cushing & Romaney, 1995).

وتأسيساً على ما سبق فإنه وفقاً لمفهوم النظام المحاسبي في بيئة الأعمال الإلكترونية يعتقد الباحث- بأنه سوف يتأثر من

ب- عدم توافر الحماية الكافية للوصول إلى النظام.

ج- عدم توافر البيانات الهامة قبل إجراء عملية التسجيل ووصف كامل لطبيعة العملية (المبلغ والكمية والتاريخ).

وفي ظل بيئة الأعمال الإلكترونية يتطلب الأمر ضرورة الاتفاق على أداة القياس المناسبة لإجراء عملية التسجيل سواء بالعملة المحلية للبيانات أم للمشتري، ومن ثم يجب معالجة فروق التحويل بدرجة معقولة وكافية من الموضوعية، والثبات على هذه المعالجة وهو ما ينعكس على مصداقية المعلومات المحاسبية فضلا على أن بعض الشركات التي تستخدم الأعمال الإلكترونية أفادت بأن أداة القياس المناسبة يمكن أن تتم حسب الاتفاق فيما بينهم.

رابعاً: الأثر على تحقق الإيراد: يعتبر قياس الإيراد وتحقيقه من المشاكل المحاسبية الهامة التي أفرزتها الأعمال الإلكترونية لما لها من أبعاد متشابكة ومتداخلة في نفس الوقت وذلك لوجود أخطار ناجمة عن استخدامها، ووفقا للمعيار الدولي رقم (١٨) والمعدل بالمعيار رقم (٣٩) عام ١٩٩٨ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (فقرة النطاق). (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠١):

١- أنه يجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الإيراد الناشئ من العمليات والأحداث التالية:

أ- بيع البضائع ب- تقديم الخدمات ج- استخدام الآخرين لأصول المشروع.

وعلى هذا يتعين على المحاسبين في بيئة الأعمال الإلكترونية قبل إجراء تسجيل الإيراد وتحقيقه التعرف على الشروط التي تلتزم بها المنظمة لتنفيذ العملية أو العمليات حيث أنه يسجل الإيراد لتلك العمليات من خلال ومضة إلكترونية. وتتمثل هذه الشروط في الآتي:

١. طرق تسليم السلع أو تقديم الخدمات للملاء.

٢. شروط سداد قيمة السلع أو الخدمات.

٣. وسائل الدفع الإلكترونية الممكن السداد بها.

٤. مدى إمكانية رد السلع وحدودها إذا لم يوافق عليها العميل أو كانت مخالفة للشروط المتفق عليها والمفصّل عنها.

٥. اتخاذ إجراءات إصدار فاتورة البيع وتسوية قيمتها طبقا لوسيلة الدفع الإلكترونية المحددة في طلب الشراء.

٦. سرعة معالجة أي أخطاء في إصدار الفاتورة أو تسوية قيمتها بوسيلة الدفع الإلكتروني.

ويعتقد الباحث أنه من خلال هذه الشروط فإنه يمكن توفير أداة أساسية وموضوعية للمحاسبة عن تحقق الإيراد في سجلات المنظمة حيث أن إصدار الفاتورة يمثل التوقيت الذي يتحقق فيه الإيراد، كما يزيد في درجة ثقة العميل في المنظمة فضلا عن توفير السرعة في معالجة الأخطاء الناجمة عن إصدار الفاتورة الإلكترونية.

خامساً: الأثر على الإفصاح المحاسبي: ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من المشاكل المحاسبية التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي، وتستوجب توافر معلومات جديدة في القوائم والتقارير المالية، فضلا على أن تسهيلات النشر الإلكتروني سوف يدفع المنظمات إلى الإفصاح الفوري عن تقاريرها عبر شبكات الإنترنت، ومن ثم سيكون التعامل بين المورد والملاء من خلال الأعمال الإلكترونية بشكل أوسع وبحجم أكبر، وعلى هذا سوف يؤدي هذا التوسع إلى ضرورة التغيير في طبيعة الإفصاح بالإضافة إلى الإفصاح عن التقارير المالية بصفة فورية ودائمة لتمكين من توفير تحليلات مالية جاهزة وتفسيرات لهذه التحليلات يمكن للمستخدم الإطلاع عليها عند الرغبة مع ملاحظة أنه من المتوقع أن تتغير المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بين لحظة وأخرى نتيجة للتحديث الفوري للمعلومات، كما يتأثر نطاق الإفصاح في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية ويختلف منهجية استنادا على المعلومات الإضافية التي يحتويها وذلك من خلال ما يوفره الإفصاح الإلكتروني عن الأعمال الإلكترونية من كمية كبيرة من المعلومات مع وضع البدائل أمام المستخدم ليحصل على الكمية التي يرغبها من هذه المعلومات الإضافية، وسوف يتيح استخدام الأعمال الإلكترونية في منظمات الأعمال الإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة والذي لا يمكن إتاحتها من خلال الإفصاح بالطريقة التقليدية، نظرا لكثرة حجم البيانات المنشورة وارتفاع تكلفة النشر في حالة النشر الدوري مقارنة بالنشر عن طريق الإنترنت (Franked Wilson, 1995).

وتأسيسا على ما سبق - يعتقد الباحث - أنه في بيئة الأعمال الإلكترونية سوف تثار العديد من القضايا الهامة والتي تتولد من خلال استخدامها والخاصة بالإفصاح الإلكتروني ولعل أهمها: (شريف توفيق، ١٩٩٨):

١. هل يمكن أن يتضمن هذا الإفصاح التنبؤات المستقبلية لنشاطات المنظمة وإنتاجها التقارير الفترية والقطاعية والتقارير الملحقه لأثر تغيرات الأسعار وأثر ذلك على المنافسة.

٢. تكلفة الإفصاح الإلكتروني (زيادة أعباء التطبيق) وهل تتحمل المنشأة وحدها هذه التكلفة، وهل يتطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي للمنشأة في هذا الاتجاه.

٣. هل تتطور معايير المحاسبة بشأن العرض والإفصاح العام لتشمل تحديدا لهذا الأسلوب المعاصر، وهل يحل هذا الإفصاح محل الإفصاح التقليدي خصوصا في الصحف والمطبوعات العادية أو يكون مكملا له.

٤. مسؤولية مراقب الحسابات عن مواد الإفصاح الإلكتروني بخلاف القوائم المالية التي راجعها المراقب.

٥. يفتح هذا الإفصاح لمستخدمين المسجلين الباب نحو إجراء التعاملات مع البنوك والبورصة من خلال شبكة الإنترنت، وهذا يتطلب اتخاذ ضوابط ضرورية تتعلق بالسرية والأمن.

٦. يتدرج هذا الإفصاح المعاصر تحت منهج للتوسع في الإفصاح ويثير ذلك ما يطلق عليه قضية القدرة على الاستيعاب أو زيادة عبء المعلومات خصوصا للمستثمرين غير المتخصصين.

(٤) إطار مقترح للمبادئ والمعايير المتصلة بأداء وظائف المحاسبة في بيئة الأعمال الإلكترونية

تتبلور الأعمال الإلكترونية في منظمات الأعمال من خلال استخدام تقنيات عالية لبناء أفضل للعلاقات مع العملاء والموردين والإدارة باعتبارها المسؤولة عن تحقيق أهداف المنظمة وفقا للاستراتيجية الإدارية والتي قامت الإدارة

بوضعها، وحيث أنه من المهم أن تقوم الإدارة بعمل الترتيبات المناسبة لإدارة المخاطر الناتجة من استخدام الأعمال الإلكترونية، وعلى هذا تشكل استراتيجية الأعمال الإلكترونية جزء لا يتجزأ من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات حيث تشمل عادة على كافة الاعتبارات المتصلة بمخاطر الأعمال الإلكترونية بما في ذلك مخاطر تكنولوجيا المعلومات؛ ويدور محور الأعمال الإلكترونية في منظمات الأعمال من خلال الخطوات التالية:

١. يتم الإعلان على المواقع المخصصة للأعمال الإلكترونية على شبكة الإنترنت عن احتياجات العملاء ومنتجات الموردين ويستفيد منها الإدارات التالية:

أ- إدارة المبيعات: للحصول على احتياجات العملاء الذين لا يعرفونهم.

ب- إدارة الإنتاج: للتعرف على الموردين لاحتياجات المنشأة من المواد الخام.

ج- إدارة شراء المستلزمات البسيطة للتعرف على عروض الموردين لاحتياجات المنشأة من المستلزمات البسيطة مثل الأدوات المكتبية.

٢. إدارة المبيعات تعطي المعلومات التي حصلت عليها إلى قسم الأبحاث والتطوير، والذي بدوره يحولها إلى قسم الدعم التقني اللذان يبحثان عن أدوات جديدة لجعل العمل سهلا، وأيضا إلى قسم المعلوماتية الذي يسهل على الموظفين إيجاد المعلومات والاستفادة من البيانات المتاحة.

٣. إدارة الإنتاج وإدارة شراء المستلزمات البسيطة: يأخذ كل منهما المعلومات من المواقع المتخصصة المتواجدة على شبكة الإنترنت، ثم يتم الاتصال بالمورد المناسب لشراء احتياجات المنظمة وإبلاغ ذلك إلى قسم الحسابات.

٤. قسم الحسابات: يأخذ النتائج التي توصل إليها قسم التسويق بعد إصدار فواتير المبيعات الإلكترونية وأيضا من إدارة الإنتاج وإدارة شراء المستلزمات البسيطة بعد إصدار التوريد الإلكتروني، وذلك بالاتصال الإلكتروني بالعمل ليحصل منه المبالغ المستحقة عن طريق بطاقة الاستمان الإلكتروني للعميل، وأيضا سداد المستحق للمورد

عن طريق بطاقة الائتمان الإلكتروني
للمنشأة.

وعلى هذا اهتمت المنظمات المهنية مؤخرًا بإصدار مجموعة من المبادئ المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، ومن أبرز هذه الجهود تشكيل لجنة مشتركة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) وأصدرت هذه اللجنة في عام ١٩٩٨ ثلاثة مبادئ مرتبطة بالتجارة الإلكترونية وأيضًا مجموعة من المعايير التي ترتبط بطبيعة الأعمال الإلكترونية وهي (AICPA, Web Trust Principles and Criteria) (خالد الفخراي، ٢٠٠٠، مجد كمال الدين أبو عجوة ٢٠٠١).

١/٤ المبادئ المتصلة بالأعمال
الإلكترونية: تتمثل هذه المبادئ في الآتي:

١- مبدأ الإفصاح عن تطبيقات العمل: ويقصد بذلك قيام منظمات الأعمال بالإفصاح عن تطبيقات الأعمال الإلكترونية وعلى أن تنفذ العمليات طبقًا لما أفصحت عنه من تطبيقات.

٢- مبدأ نزاهة العمليات: ويتم ذلك من خلال احتفاظ المنظمة بإجراءات رقابية فعالة توفر تأكيدًا عن اكتمال تنفيذ أوامر الشراء التي يصدرها المستهلكون بوسائل الأعمال الإلكترونية وعند المحاسبة عنها وفقًا لما تم الاتفاق عليه.

٣- مبدأ حماية المعلومات: ويقصد بذلك أن تحتفظ المنظمة بإجراءات رقابية فعالة توفر تأكيدًا مقبولًا عن حماية المعلومات الخاصة بالمستهلكين والتي تم الحصول عليها كنتيجة للتجارة الإلكترونية.

وبناء على ذلك فإنه يتعين على إدارات منظمات الأعمال في بيئة الأعمال الإلكترونية تقييم المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات من خلال تطبيق أدوات رقابية فعالة على تكنولوجيا المعلومات للتحقق من إمكانية الاعتماد على المعلومات، حيث أن مصداقيتها تستوقف على قدرة النظام على العمل دون وجود أخطاء مادية أو حالات فشل خلال فترة معينة، ويمكن استخدام المبدأين التاليين لتقييم ما إذا كان يمكن الاعتماد على البيانات المحاسبية:

المبدأ الأول: أمن المعلومات
المحاسبية: من المتطلبات الأساسية للمبنية لإمكانية الاعتماد على المعلومات في منظمة ما ضرورة وجود دفاتر وسجلات تتوافر لها وسائل الأمن والحماية، وهو ما ينتج عنه قوائم مالية تحتوي على بيانات ومعلومات محاسبية موثوق بها، وعلى هذا يتعين على إدارة المنظمات العمل على توفير المتطلبات اللازمة لأمن المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هذه الغاية فإنه من الضروري أن يتم تطوير وتنفيذ إجراءات الأمن المناسبة للتحقق من وجود درجة عالية من أمن المعلومات بالمنظمة، وتأسيسًا على ما سبق فإنه للحصول على معلومات محاسبية موثوق بها عبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات يتعين أن تتسم نظم تكنولوجيا المعلومات بالسمات التالية:

أ- النزاهة والأمانة Integrity: يتحقق ذلك بالنسبة لنظام تكنولوجيا المعلومات عندما تكون البيانات والمعلومات تامة ودقيقة، وأيضًا عندما يتم حماية النظام من التلاعب أو التعديل غير المصرح به، أي المحافظة على خصوصية وسرية تبادل المعلومات وتجنب سوء استخدامها أو الاستخدام غير المصرح به. (طلعت عبد العظيم، ١٩٩٨).

ومن الأساليب الفنية والتقنية لحماية النظام من التلاعب أو التعديل غير المصرح به ويتم ذلك من خلال الاختبارات الملائمة للإجراءات المطبقة التي تستهدف الحفاظ على نزاهة البيانات والمعلومات، فضلًا عن الأساليب التقنية للحماية أو وجود حواجز لمنع الوصول إلى النظام Firewalls وأدوات الكشف عن الفيروسات Virus Scanners.

ب- الإمكانية: Availability: يتعين على الإدارة ضرورة التحقق من توافر الأجهزة وبرامج الحاسب، وكذلك توافر البيانات والمعلومات اللازمة للحفاظ على استمرارية العمليات، ومن المهم لذلك أن يتوافر لدى المنظمة وسائل الدعم المناسبة لمواجهة الحالات الطارئة.

ج- السرية Confidentiality: ويعني ذلك أن البيانات التي يتم الحصول عليها من الغير لا يتم نقلها أو الإفصاح عنها بدون تصريح محدد، ولتحقق ذلك ينبغي توافر الإجراءات التنظيمية والفنية الملائمة بما في ذلك تكنولوجيا الإخفاء والتمويه Technologies Encryption.

د- التحقق من المصدر Authenticity: يتصل ذلك بمتطلبات القدرة على متابعة واقتفاء أثر المعاملات إلى مصدرها الأصلي. ويمكن أن يتم

د-قابلية للتحقق: وطبقا لهذا فإن كل بند وكل عملية إفصاح في القوائم المالية ينبغي أن تكون قابلة للتحقق والمتابعة للوصول إلى أصلها في الدفاتر والسجلات الأصلية.

هـ-الانتظام Order: ينبغي أن يتم تنظيم القيود في النظام المحاسبي وفقا للتابع الزمني (وظيفة دفتر اليومية)، وكذلك وفقا لطبيعتها (نوع الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات) وتلك وظيفة دفتر الأستاذ.

كما ينبغي أيضا أن يكون بالإمكان تتبع المعاملات بطريقة تسجيلها، فضلا عن إمكانية تحويل المعاملات إلى صورة يسهل قراءتها خلال فترة زمنية مناسبة.

و-عدم القابلية للتغير: ووفقا لهذا أنه لا ينبغي تعديل أي قيد أو سجل بعد تاريخ الترحيل بحيث يستحيل تتبع محتوى القيد أو محتوى السجل الأصلي، وقيل معالجة أي عملية فاتته يكون من المفيد التحقق مما يلي: (١) أن العميل قد قام بتسجيل كافة تفاصيل العملية. (٢) الترخيص للعميل رسميا للقيام بالعملية. (٣) توفر المنتجات والخدمات التي يتم توريدها. (٤) أن يكون الطاب معقولا أي أنه لا يحتوي على سبيل المثال على أخطاء مادية تؤدي إلى طلب كميات ضخمة أو ازدواج في الطلبات. (٥) سلامة تطبيق الهيكل السعري الموضوع بما في ذلك تكاليف التسليم عند الضرورة. (٦) طريقة السداد أو الجدارة الائتمانية للعميل. (٧) مسؤولية من يقوم بإجراء العملية بحيث لا يستطيع نفي صفته باتبام العملية مستقلا.

٢/٤: معايير أداء النظام المحاسبي لوظائفه: وتمثل هذه المعايير في الآتي:

أ-التوثيق المصدري Source document function: ووفقا لمعيار قابلية التقييم Assessability فإنه ينبغي أن يكون الطرف الثالث ذو الخبرة قادرا على التحقق من المعاملات ومن موقف المنظمة خلال فترة زمنية معقولة، ومن ثم يتطلب تحقيق ذلك الهدف أن تكون كل معاملة مدعومة بالدليل الموثق المناسب، ويتطلب ذلك أيضا بدوره أن يكون بالإمكان تدقيق المستندات الأصلية المتصلة بالقوائم المالية، كما يقدم هذا التوثيق المصدري دليلا مهما فيما يتصل بتقارير المحاسبة الإدارية وتقارير المحاسبة المالية الخاصة بالمنظمة، وفي إطار معاملات الأعمال الإلكترونية فإن ذلك قد يتحقق من خلال الآتي: (١) توثيق قواعد التسجيل الداخلي للمعاملات. (٢) الأدلة والقرائن المتصلة بقواعد التسجيل (ويتضمن ذلك حملية

ذلك (على سبيل المثال) من خلال إجراءات التحقق، فعندما يتم تبادل البيانات أو المعلومات إلكترونيا فإن من المهم أن تتواجد طرق تسمح بتحديد الطريق الآخر المستخدم لها.

هـ- التفويض: يعني ذلك أن الأشخاص المخول لهم (المفوض لهم) هم الذين يسمح لهم بالوصول إلى بيانات أو معلومات أو أنظمة محددة، ويتضمن ذلك حقهم في قراءة وخلق وتعديل وإلغاء البيانات والمعلومات، وقد يتم ذلك من خلال أجهزة تسمح بالكشف على الملامح البيولوجية لمستخدمي النظام Biometric systems.

و-عدم مخالفة القوانين: يعني ذلك أنه ينتج عن استخدام إجراءات تكنولوجيا المعلومات بما يتفق مع القوانين المرعية، كما يعني أيضا عدم قدرة مستخدم النظام من إكثار مسنوليته عن ذلك.

المبدأ الثاني: المعالجة الملائمة للمعلومات المحاسبية: تتصل الأنشطة التجارية التي تتمخض عن موقع المنظمة على الإنترنت مباشرة وعلى نحو إلكتروني بأنظمة الشركة مثل التقارير الداخلية ونظام إدارة المخزون والنظام المحاسبي، وتتحقق مبادئ المعالجة الملائمة للمعلومات المحاسبية نتيجة التزام نظام الأعمال ونظام تكنولوجيا المعلومات بالخصائص التالية والخاصة بإدخال ومعالجة وإخراج وتخزين البيانات والمعلومات المتصلة بمعاملات الأعمال الإلكترونية، وسوف يتم تناول هذه الخصائص بيجز كالتالي:

أ-الكمال: يشير هذا إلى مدى معالجة معاملات الأعمال الإلكترونية بمعنى وصول المعاملات وعلى نحو كامل إلى نظام الأعمال الإلكترونية، وينبغي أن يكون بالإمكان التعرف على كل معاملة على نحو منفرد كما ينبغي تسجيل كل معاملة على نحو منفرد كذلك.

ب-الدقة: وتشير إلى أن المعلومات التي يتم معالجتها ينبغي أن تعكس على نحو دقيق معاملات نظام الأعمال الإلكترونية، أي أن على المعاملات التي يجري تسجيلها يجب أن تعكس الأحداث والظروف الفطرية بما يتماشى مع إطار التقارير المالية المطبقة في المنظمة.

ج-التوقيت المناسب: ويشير إلى أن معاملات الأعمال الإلكترونية ينبغي تسجيلها على أساس زمني دقيق أي فور حدوث المعاملة، أما إذا مضى وقت بين حدوث المعاملة وبين تسجيلها فإن ذلك قد يدفع إلى ضرورة القيام بإجراء ما للتحقق من اكتمال ودقة التسجيل.

الوصول إلى النظام ورقابة تطبيق النظام وإجراءات الاختبار المختلفة). (٣) وجود دليل على أن القسيود قد نسق بالفعل وفقا لقواعد التسجيل المشار إليها.

والجدير بالذكر فإنه يتوقف تنفيذ التوثيق المصدري على هيكل عمليات الأعمال الإلكترونية، ومن ثم فعندما يتم تسجيل معاملة ما فإن المعلومات التالية تكون في منتهى الأهمية وهي: (١) وصف كافي للمعاملة. (٢) المبلغ أو تفاصيل الكمية وقيمتها. (٣) تاريخ المعاملة (تاريخ الفاتورة والفترة المحاسبية). (٤) لتصديق على المعاملة من الشخص المخول له ذلك.

ب- وظيفة التسجيل: تتمثل هذه الوظيفة في البرهنة على أن كافة المعاملات قد تم علاجها بالفعل وأن المعالجة تمت في وقت معقول، وعلى أن تخزين القسيود الخاصة بالأعمال الإلكترونية بطريقة تقبل التحليل وفقا لبنود واضحة، فضلا عن ضرورة حماية السجلات من الحذف والتعديل.

ج- وظيفة التوبيب Ledger Function: تتمثل هذه الوظيفة في التحقق من أن المعاملات التي يجري تسجيلها على نحو زمني متتابع في دفتر اليومية قد تم ترتيبها كذلك حسب نوع الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات.

كما يتم في النظم المحاسبية عادة دمج وظيفتي التسجيل في دفتر اليومية والتسجيل في دفتر الأستاذ، فضلا على أنه في ظل برامج الحاسب الآلي فإنه قد يتم دمج وظيفتي التسجيل والتوبيب في عملية واحدة من خلال عمليات المعالجة المحاسبية الإلكترونية.

٣/٤: وظيفة التوثيق: من المتطلبات الأساسية لتحقيق عنصر الشفافية في الأعمال الإلكترونية وفي نظم تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة أن يتوافر نظام إجرائي كافي للتوثيق يشتمل على وصف لكافة العناصر اللازمة لفهم عمليات الأعمال الإلكترونية، وينبغي أن يكون الطرف الثالث ذو الخبرة قادرا على تقييم ملاءمة الإجراءات مهما كانت درجة تعقدها، ومن ثم لا يتحقق ذلك إلا إذا كان بالإمكان أن يتعرف ذلك الخبير على معلومات كاملة وموثقة، ويشتمل التوثيق الإجرائي على توثيق

المستخدم User documentation والتوثيق التقني للنظام Technical system documentation، ويحتوي توثيق المستخدم أيضا على المعلومات اللازمة للاستخدام المناسب لكافة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

كما يصف توثيق المستخدم وصفا عاما للمهام التي تنطويها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتفسير للعلاقات بين التطبيقات المختلفة، بالإضافة إلى وصف مجالات المدخلات وإجراءات المعالجة الداخلية وكذلك إجراءات إستياج وإعداد التقارير، ويتمثل الهدف الرئيسي من التوثيق الفني أو التقني للنظام في التحقق من انتظام وأمن عمليات نظام تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أنه يستهدف إلى التحقق من أن القائم بتطوير البرامج يمكنه أن يقوم بخدمة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، ويتوقف مدى وطبيعة التوثيق الفني على تعقد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، حيث يقوم القائم بتطوير البرامج بإعداد منهجية لهيكل التوثيق الفني للنظام، ويشتمل التوثيق الفني للنظام على معلومات منها: أ- وظيفة برنامج الحاسب المستخدم في إطار علاقته بباقي الوظائف. ب- تنظيم البيانات وهياكلها (هياكل سجلات البيانات أو الجداول في قواعد البيانات). ج- العناصر القابلة للتعديل الخاصة بالجداول. د- إجراءات المعالجة المبرمجة بما في ذلك أدوات الرقابة على المدخلات. هـ- الصلة مع الأنظمة الأخرى خاصة فيما يتعلق بآليات تبادل البيانات.

٤/٤: متطلبات تخزين معاملات الأعمال الإلكترونية: من أساليب التخزين التقليدية ما يعرف بالتخزين البصري (الميكرو فيلم) والتخزين الإلكتروني (تخزين البيانات في صورة رقمية على وسائط ممغنطة) والتخزين البصري الرقمي (تخزين صورة بصرية على وسيط إلكتروني)، وتتوقف عمليات التخزين من الناحية الفنية على طريقة تخزين الوثائق والمستندات، حيث يمكن التمييز بين الوثائق المشفرة Coded documents والوثائق غير المشفرة Non-coded documents، ويمكن تحليل الوثائق المشفرة على نحو مباشر بمساعدة تكنولوجيا المعلومات ومن أمثلة ذلك المراسلات التي يتم تسلمها إلكترونيا أو الملفات التي تم طباعتها، أما الوثائق أو المعلومات غير المشفرة تشتمل على مصادر المعلومات التي لا يمكن تحليلها في مصدرها الأصلي بمساعدة تكنولوجيا المعلومات (مثل الأوراق)، ولكن ينبغي تحويلها إلى صورة رقمية قبل تخزينها باستخدام المساحات الضوئية Scammers (على سبيل المثال)، ثم ينتج عن ذلك صورة رقمية يمكن عرضها على شاشة الكمبيوتر كما يمكن طباعتها.

والوثائق المشفرة يمكن تخزينها على نحو فوري، كما يمكن كذلك تحليل محتوياتها (على سبيل المثال) يمكن البحث عن أرقام

د- ضرورة توافر عمليات فهرسة تسمح بمعادلة الوثيقة الرقمية أثناء إجراء المعاملات.

ويمثل الشكل التالي الإطار المقترح

لمبادئ ومعايير أداء النظم المحاسبي في بيئة الأعمال إلكترونية:

الحسابات في أرشيف الملفات يحتوي على قائمة بالحسابات، فضلا على أنه ينبغي تخزين المراسلات التي يتم تسليمها إلكترونيا في حالتها الأصلية كما لو كانت تمثل مستندا أصليا، ويمكن تصنيف المعلومات غير المشفرة من ناحية أنظمة التخزين إلى نوعين هما أنظمة التطوير الكلية Gross Imaging وأنظمة التصوير الصافية Netimaging Systems فضلا على أن أنظمة التخزين الكلية تتولى تخزين الصور الكاملة، ولذا فإن هذه العملية تلامح المستندات الواردة والصادرة، وفي حالة نظم المعلومات الصافية فإنه يتم تصفية المعلومات الواردة في الوثيقة، ولا يتم تخزين عنوان الوثيقة (على سبيل المثال) في حين يتم تخزين باقي بيانات الوثيقة، ومن ثم تعد هذه العملية ملائمة لتخزين المستندات الواردة أو الصادرة؛ وتأسيسا على ما سبق فإن هناك مجموعة من المتطلبات الفنية والتنظيمية منها:

أ- عدم قابلية الوثائق الرقمية للتلاعب والتغيير.

ب- ضرورة وجود ملفات بديلة.

ج- ضرورة توفير الظروف التنظيمية الملائمة لإتمام عملية تحويل المستندات إلى صورة رقمية والرقابة الوثيقة على تلك العملية.

المبادئ والمعايير المتصلة بالأشغال الإلكترونية

المعايير

- ١- التوثيق المصدري
- ٢- وظيفة التسجيل
- ٣- وظيفة التويب

المبادئ

- ١- مبدأ الإفصاح عن تطبيقات العمل.
- ٢- مبدأ نزاهة العمليات.
- ٣- مبدأ حماية المعلومات.
- ٤- مبدأ أمن المعلومات المحاسبية وتشمل:
 - * الرأهة والأمانة.
 - * الإمكانية.
 - * السرية.
 - * التحقق من المصدر.
 - * التفويض.
 - * عدم مخالفة القوانين.
- ٥- المعالجة الملائمة للمعلومات المحاسبية.
 - * الكمال.
 - * الدقة.
 - * التوقيت المناسب.
 - * القابلية للتحقق.
 - * الانتظام.
 - * عدم القابلية للتغير.

شكل رقم (١)

(٥) تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

١/٥: خصائص عينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٢)

يوضح عدد الاستبيانات المستلمة وخصائص عينة البحث

مدقق داخلي		رئيس قسم المحاسبة		مدقق خارجي		بيان/ الوظيفة الحالية
٤٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٣٨	%١٠٠	المؤهل العلمي: بكالوريوس
٤٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٣٨	%١٠٠	التخصص: المحاسبة
٤٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٣٨	%١٠٠	الخبرة: أكثر من ١٠ سنوات

ويلاحظ من الجدول السابق اتساق عينة البحث من حيث المؤهل العلمي، والتخصص والخبرة.

٢/٥: عرض نتائج الدراسة: قسبل اختبار الفرضية الأولى لقد تم استخراج الوسط الحسابي

جدول رقم (٣)

يوضح اتجاهات عينة البحث

مدقق داخلي		رئيس قسم المحاسبة		مدقق خارجي		العبرة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	١Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٢,٠٠٠٠	.٩٤٢١٤	٢,٣٦٨٤	٢Q
٠	٢,٠٠٠٠	١,٠١٠٩٧	١,٩٥٢٤	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	٣Q
٠	٢,٠٠٠٠	.٩١٤٤٦	٢,٤٢٨٦	٠	٣,٠٠٠٠	٤Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	١,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٥Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	١,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٦Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	١,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٧Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	١,٠٠٠٠	.٩٤٢١٤	٢,٣٦٨٤	٨Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	١,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٩Q
٠	٣,٠٠٠٠	.٩١٤٤٦	٢,٤٢٨٦	٠	٣,٠٠٠٠	١٠Q
٠	٣,٠٠٠٠	.٩٩٣٥٩	٢,١٩٠٥	٠	٣,٠٠٠٠	١١Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	١٢Q

٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	١٣Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	.٨٩٢٥٢	٢,٤٧٣٧	١٤Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	١٥Q
٠	٣,٠٠٠٠	.٩١٤٤٦	١,٥٧١٤	٠	٣,٠٠٠٠	١٦Q
٠	٣,٠٠٠٠	.٩١٤٤٦	١,٥٧١٤	٠	٣,٠٠٠٠	١٧Q
٠	٣,٠٠٠٠	١,٠٠١٧٤	٢,١٤٢٩	٠	٣,٠٠٠٠	١٨Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	١٩Q
٠٠	٣,٠٠٠٠	.٩١٤٤٦	٢,٤٢٨٦	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	٢٠Q
٠	١,٠٠٠٠	٠	١,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٢١Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	٢٢Q
٠	٣,٠٠٠٠	٠	٣,٠٠٠٠	.٧٨٥٧٢	٢,٦٣١٦	٢٣Q
٠	٢,٠٠٠٠	.٩١٤٤٦	٢,٤٢٨٦	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	٢٤Q
٠	٣,٠٠٠٠	.٤٣١٠٨	٢,٩٠٤٨	٠	٣,٠٠٠٠	٢٥Q
٠	٣,٠٠٠٠	.٩٦٩٩٣	٢,٢٨٥٧	٠	٣,٠٠٠٠	٢٦Q
٠	٣,٠٠٠٠	١,٠٠٥٧٢	٢,٠٩٥٢	٠	٣,٠٠٠٠	٢٧Q

الداخليين نجد أن اتجاهاتهم سلبية نحو العبارة رقم (٢١) وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس، بينما نجد أن اتجاهاتهم إيجابية نحو باقي العبارات.

وقبل اختبار الفرضية الثانية لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف اتجاهات عينة البحث تجاه العبارات الواردة بقائمة الاستبيان، ويمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم (٤) التالي:

يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات المدققين الخارجيين إيجابية نحو العبارات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس؛ بينما نجد أن اتجاهات رؤساء أقسام المحاسبة سلبية نحو العبارات رقم (٣)، ٥، ٩-١٦، ١٧، ٢١، ٣٤ وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس، بينما نجد أن اتجاهات رؤساء أقسام المحاسبة إيجابية نحو باقي العبارات، أما بالنسبة للمدققين

جدول رقم (٤)

يوضح اتجاهات عينة البحث

مدقق داخلي		رئيس قسم المحاسبة		مدقق خارجي		العبارة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٢٨Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٢٩Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٣٠Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٣١Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٣٢Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٣٣Q
.	٢,٠٠٠٠	١,٠١٠٩٧	١,٩٥٢٤	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	٣٤Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.٨٢٦٣١	٢,٥٧٨٩	٣٥Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٣٦Q
.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	.	٣,٠٠٠٠	٣٧Q

٢/٦ : اختبار فرضيات البحث: ولاختبار الفرضية الأولى للبحث فقد تم استخدام اختبار One Sample T- test ، حيث تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لأن T المحسوبة أكبر من T الجدولية أي تؤثر الأعمال الإلكترونية علي أداء وظائف المحاسبة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية كما يوضحها الجدول رقم (٥) التالي:

يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات المدققين الخارجيين إيجابية نحو العبارات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس؛ بينما نجد أن اتجاهات رؤساء أقسام المحاسبة سلبية نحو العبارة رقم (٣٤) وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس، بينما نجد أن اتجاهات رؤساء أقسام المحاسبة إيجابية نحو باقي العبارات، أما بالنسبة للمدققين الداخليين نجد أن اتجاهاتهم إيجابية نحو العبارات وذلك لأن متوسطها الحسابي أكبر من متوسط أداة القياس.

جدول رقم (٥)

يوضح نتيجة اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	صفر	١,٩٨١٨	١٤,٥٠٩

المعايير المحاسبية في ظل تطبيق الأعمال الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية كما يوضحها الجدول رقم (٦) التالي:

ولاختبار الفرضية الثانية للبحث فقد تم استخدام اختبار One Sample T- test ، حيث تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لأن T المحسوبة أكبر من T الجدولية أي توجد حاجة لإضافة أو تعديل المبادئ أو

جدول رقم (٦)

يوضح نتيجة اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	صفر	١,٩٨١٨	٨٢,٤٩٨

(٦) خلاصة البحث والنتائج والتوصيات

لقد حاول الباحث في هذا البحث تقديم إطار مقترح لمبادئ ومعايير الأداء المحاسبي في بيئة الأعمال الإلكترونية، واختباره في بيئة الأعمال الأردنية ولذلك فقد عرض الباحث في هذا البحث الجهود التي قامت بها المنظمات المهنية لوضع الإطار الفكري للمحاسبة المالية ودراسة أوجه القصور في هذه الأطر عند تطبيق الأعمال الإلكترونية، كما قام الباحث بدراسة وتحليل طبيعة الأعمال الإلكترونية ومفهومها ومراحل استخدامها ونماذج تلك الأعمال ومزايا استخدامها، كما تناول هذا القسم أيضا دراسة مخاطر الأعمال الإلكترونية، وتأثير الأعمال الإلكترونية على عناصر النظام المحاسبي وأثارها على العمليات المالية والقياس والإفصاح المحاسبي لتلك الأعمال، ثم قدم الباحث الإطار المقترح للمبادئ المتصلة بالأعمال الإلكترونية ومعايير أداء النظام المحاسبي لوظائفه، ولقد توصل الباحث إلى أنه يوجد العديد من جوانب القصور في الإطار الفكري المتعارف عليه للمحاسبة المالية خاصة فيما يتعلق ببيئة الأعمال الإلكترونية، كما أنه ينجم عن استخدام الأعمال الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت مخاطر متعددة متصلة بتكنولوجيا المعلومات وهذه المخاطر تؤثر على طبيعة العمليات المالية وأدلة الإثبات وإجراءات التسجيل المحاسبي مما يتطلب تطبيق أساليب وأدوات جديدة تتلاءم مع طبيعة سمات الأعمال الإلكترونية، كما تؤثر على النظام المحاسبي ويتطلب ذلك تطبيق مبادئ ومعايير جديدة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالقياس والإفصاح عن تلك الأعمال، وبعد هذا العرض فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- أن الأعمال الإلكترونية تؤثر في عمل كافة المشاريع، بما في ذلك تلك التي لا تطبق على نحو واضح مفهوم الأعمال الإلكترونية، لأنه من المحتمل أن يشارك كافة العملاء والمنافسون والموردون في الأعمال الإلكترونية بطريقة أو بأخرى، مما يؤثر على الأسواق المحلية أو الدولية.

٢- ينتج عن الأعمال الإلكترونية فرصاً ومخاطر جديدة فيما يتصل بالموردين والعملاء، والمناطق الجغرافية، التسويق الإلكتروني، أما المخاطر فإنها تتصل بأتماط التكنولوجيا، وبرامج الحاسب، وبالتحقق من موافقة العملاء على العمليات، وبالتحقق من صحة التوقيع الرقمي، وبقواتين الوثائق الإلكترونية، وبخصوصية أو سرية المعلومات الشخصية وما إلى ذلك وهذا يتطلب إضافة مبدأ جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية.

٣- إن الأعمال الإلكترونية تؤثر تأثيراً جوهرياً على الطريقة التي تؤدي بها منظمات الأعمال ووظائفها وعلى وجه التحديد فإن الأعمال الإلكترونية تتطلب تغييراً في الهيكل التنظيمية، وفي الشراكة والتحالفات الإستراتيجية في ميدان الأعمال، وفي طرق وآليات تقديم المنتجات، وفي التشريعات والقوانين التي تمارس في ظلها منظمات الأعمال أعمالها.

٤- إن الأعمال الإلكترونية تغير من واجبات ومسؤوليات الموظفين وكذلك من واجبات ومسؤوليات المستويات الإدارية المختلفة بما يؤثر على الاحتياجات من الأفراد. كما أن الأعمال الإلكترونية لا تؤثر على سلوك منظمات الأعمال فحسب، وإنما على موثيق وشخصية المنظمة ذاتها، وسوف يكون لهذه التغييرات الجزئية تأثير عميق كذلك على الأنظمة المحاسبية وعلى عمليات المنظمة وعلى الأدلة المطلوبة لدعم المعاملات بالمنظمة، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث تغييرات في السجلات المحاسبية التي يتم الاحتفاظ بها، وفي الإجراءات المحاسبية المرعية. ومن ثم فإن المحاسبين والمنطقين سوف يواجهون تحديات جديدة بما قد يضطرهم لتطبيق أساليب وأدوات جديدة مثل تطوير النظم المحاسبية استناداً إلى العمليات الإدارية، والتحقق من المعاملات يجري تسجيلها على النحو الملائم، والتحقق من أن ذلك التسجيل يتم وفقاً للقوانين والتشريعات المحلية والدولية، كما ينبغي عليهم كذلك مواكبة المعايير والأدلة المحاسبية الإرشادية التي تتطور باستمرار.

- د. طلعت عبد العظيم متولي، تأثيرات

الإنترنت على المحاسبة ودور المحاسب في مجال الإنترنت، دراسة تطبيقية لاستطلاع واقع استخدام الإنترنت في البيئة المصرية، المجلة العملية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٣

- د. عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة

تحليلية لمشاكل المحاسبة الضريبية عن صفقات التجارة الإلكترونية مع تناول خاص للصفقات الرقمية التي تتم بالتحميل المباشر عبر الشبكة الدولية، مجلة المال والاقتصاد، جمعية الاستشارات المصرية، العدد السادس، ٢٠٠١.

- د. مجد علوان، النقد الإلكتروني، مجلة

المعلوماتي، العدد ٩٤، مركز المعلومات القومي، سوريا، دمشق، خريف ٢٠٠٣.

- د. محمد شريف توفيق، توظيف الشبكة

الدولية للمعلومات- إنترنت لدعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والإفصاح الإلكتروني، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، استراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتأقسية للاقتصاد المصري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

- د. محمد كمال الدين فتحي أبو عوجة،

تحليل للمعايير المحاسبية للتجارة الإلكترونية وآثارها على مقومات الأعداد والفحص الضريبي في مصر، مجلة المال والاقتصاد، جمعية الاستشارات المصرية، العدد السادس، ٢٠٠١.

- البنك الأهلي المصري، النشرة

الاقتصادية، العدد الثامن، المجلد ٥٢، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢/٧ المراجع الأجنبية:

-Alexander kogan & Ephraim, F.,S., Miklos A.V., **The Internet Guide for Accountant**, prentice-Hall, New York, 2003.

-Alter, Steven, **Information Systems the Foundation of E-Business**, 4thed prentice-Hall, N.J., 2002.

-Amor Daniel, **The E-Business Revolution: living and working In an Inter Connected world**, prentice-Hall, N.J., 2003.

-Belkaoui, A.R., **Accounting Theory**, 3rd., the Dryden press, 2003.

- د. أحمد حسين علي حسين، دراسات

في المحاسبة المتوسطة- الجزء الأول، الناشر قسم المحاسبة والمراجعة، الإسكندرية، ١٩٩٩.

- د. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة

المالية، المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية المصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

- د. حلمي محمود نمر، نظرية المحاسبة

المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.

- د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية

المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية، معايير

المحاسبة الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

- د. جلال الشافعي، التجارة الإلكترونية،

ومعاملتها من ناحيتي الضرائب والمراجعة، ندوة علمية عن التجارة الإلكترونية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣.

-حازم الصمادي، نطاق ومسؤولية

المصرف والوسائل القانونية الإلكترونية في الإثبات، مجلة البنوك، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

- خالد أحمد الفخراي، دور مراجعي

الحسابات في تأمين استخدام شبكة الإنترنت في إجراء عمليات التجارة الإلكترونية، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السابع، يوليو، ٢٠٠١.

- رأفت رضوان، عالم التجارة

الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- ٢٠٠١.

- د. سعد غالب يامين، د. غالب عوض

الرفاعي، الأعمال الإلكترونية في البيئة العربية الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، الجزء الأول، ٦-٨ أيار (يوليو)، ٢٠٠٢.

- د. شعبان يوسف مبارز يوسف، أثر

التطورات الحديثة في تقنية المعلومات على تصميم النظم المحاسبية دراسة تطبيقية وميدانية استطلاعية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بني سويف، العدد الثاني، ٢٠٠٢.

Accounting, 10th ed, John Wiley & Sons, INC., New York, 2001.

-Meyer, Philip E., **Applied Accounting Theory: A financial Reporting Respective** Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, 2002.

-Timmers, S., **Electronic Commerce**, John Wiley & LTD, Chichester, 2003.

-AICPA, web Trust principles and Criteria, www.aicpa.org, 2003.

-Franked, M., R., & Wilson, P., Discretionary Disclosure and External Financing, **The Accounting Review**, January 2003.

-Stamp, E., "why Accounting not become A science like physics"? **Abacus**, 2002.

-Well, M.C., "A Revolution in Accounting Thought", **The Accounting Review**, July, 2003.

-Cushing, B.E., and Romney, M.B., **Accounting Information systems**, Addison-Wesley publishing company, INC, 2002.

-Greenstien Marilyn and Feinman Todd M., **Electronic Security, Risk Management and Control**, Irwin Mc Graw-Hill Book, Boston, 2001.

-James A. obrin, **Introduction to Information System Essentials for the Internet worked Enterprise**, John Wiley & sons, New York 2003.

-International Federation of Accountants, **IFAC, E-Business and the Accountant**, [http: www.ifac.org](http://www.ifac.org), org.ITC, March 2002.

-International Federation of Accountants, **IFAC, Information Technology for professional Accountants**, Exposure Draft [http://www, ifac.org](http://www.ifac.org), IEC, IEC, Dec., 2002.

-Kieso, D.E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D., **Intermediate**

قائمة الاستبيان

السادة/ المحاسبون القانونيون المحترمين

تحية طيبة وبعد....

في إطار ربط الجامعة بالمجتمع يقوم بالباحث بدراسة ميدانية استطلاعية بشأن:

" تأثير بيئة الأعمال الإلكترونية علي أداء وظائف المحاسبة
في منظمات الأعمال الأردنية "

لذا أرجو التكرم من سيادتكم بالتكرم بتعبئة الاستبيان المرفق علماً بأن البيانات سوف تعالج بسرية تامة حيث أنها لأغراض البحث العلمي.

ونشكر لسيادتكم تعاونكم معنا...

الباحث

دكتور محمد جمال علي ملاي

أستاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة

جامعة الزيتونة الأردنية

مرفقات:

- قائمة الاستبيان* (أربع صفحات).

قائمة الاستبيان

أولاً: معلومات عامة:

يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة المدونة أمام العبارات التالية:

----- - الوظيفة الحالية:

- المؤهل العلمي :

أقل من بكالوريوس -١

بكالوريوس -٢

- التخصص:

المحاسبة -١

أخري -٢

- الخبرة:

أقل من ٥ سنوات. -١

٥ سنوات وأقل من ١٠ -٢

أكثر من ١٠ سنوات -٣

ثانياً: عبارات تتعلق بموضوع البحث:
يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة المدونة أمام العبارات التالية:

ت	العبارات	نعم	غير متأكد	لا
١س	عند تصميم النظام المحاسبي هل يراعي الآتي:			
١	تأثير خصائص الأعمال الإلكترونية على مدخلات النظام المحاسبي من حيث شكل الفاتورة الإلكترونية ووسائل الدفع والبيانات الخاصة بالعملاء والموردين.			
٢	نهاية حسابات الأستاذ المساعدة واستخدام قواعد البيانات المحاسبية.			
٣	التخلص عن التقارير المالية المطبوعة وإتاحة التقارير المالية على شبكة (الإنترنت) بحيث توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات على اختلاف أنواعهم ومدى احتياجاتهم للبيانات والمعلومات المحاسبية.			
٤	يكون للمحاسبين دور هام أين ولمن تتدفق المعلومات الفورية ودرجة التفصيل والإجمالي لهذه المعلومات.			
٢س	عند أداء وظيفة القياس في المحاسبة هل يراعي الآتي:			
٥	عدم وجود التوثيق لقواعد التسجيل الداخلي للمعاملات.			
٦	عدم توافر الأدلة والقرائن المتصلة بقواعد التمجيل.			
٧	عدم توافر التوثيق المناسب حيث أنه من المتطلبات الأساسية لتحقيق الشفافية.			
٨	عدم توافر نظام إجرائي لفهم عمليات الأعمال الإلكترونية.			
٩	عدم توافر إجراءات رقابية تتعامل مع المدخلات غير الصحيحة للأعمال الإلكترونية.			
١٠	عدم توافر الحماية الطافية للوصول إلى النظام.			
١١	عدم توافر البيانات الهامة قبل إجراء عملية التسجيل ووصف كامل لطبيعة العملية (المبلغ والكمية والتاريخ).			
٣س	يعتبر قياس الإيراد وتحققه من المشاكل المحاسبية الهامة التي أفرزتها الأعمال الإلكترونية - فهل يتعين على المحاسب قبل إجراء تسجيل الإيراد وتحققه التعرف على الشروط التي تلتزم بها المنظمة بها لتنفيذ العملية حيث أنه يسجل الإيراد لتلك العمليات من خلال ومضة إلكترونية وتمثل هذه الشروط في الآتي:			
١٢	طرق تسليم السلع أو تقديم الخدمات للعملاء.			
١٣	شروط سداد قيمة السلع أو الخدمات.			
١٤	وسائل الدفع الإلكترونية الممكن السداد بها.			
١٥	مدى إمكانية رد السلع وحدودها إذا لم يوافق عليها العميل أو كانت مخالفة للشروط المتفق عليها والمفصح عنه.			
١٦	اتخاذ إجراءات إصدار فاتورة البيع وتسوية قيمتها طبقاً لوسيلة الدفع الإلكترونية المحددة في طلب الشراء.			
١٧	سرعة معالجة أي خطأ في إصدار الفاتورة أو لتسوية قيمتها بوسيلة الدفع الإلكتروني.			

٤س	هل تعتقد أن القضايا التالية يمكن أن تثار نتيجة الإفصاح الإلكتروني من المعلومات المحاسبية:		
١٨	الإفصاح عن التنبؤات المستقبلية لنشاطات المنظمة وإنتاجها التقارير الفترية والقطاعية والتقارير الملحقمة لأثر تغيرات الأسعار وأثر ذلك على المنافسة.		
١٩	زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني هل تتحمل الشركة هذه التكلفة وحدها وهل يتطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي للمنشأة في هذا الاتجاه.		
٢٠	تطور معايير المحاسبة بشأن العرض والإفصاح العامل لتشمل تحديداً لهذه الأسلوب المعاصر، وهل يحل هذا الإفصاح محل الإفصاح التقليدي خصوصاً في الصحف والمطبوعات العادية أو يكون مكملاً.		
٢١	زيادة مسؤولية المدقق عن الإفصاح الإلكتروني بخلاف القوائم المالية التي دققها مدقق الحسابات.		
٢٢	إجراءات التعاملات من خلال الإنترنت مع البنوك والبورصات يتطلب اتخاذ ضوابط ضرورية متعلقة وسرية والأمن.		
٢٣	التوسع في الإفصاح يثير ما يطلق عليه قضية القدرة على الاستيعاب أو زيادة عبء المعلومات خصوصاً للمستثمرين غير المتخصصين.		
٥س	لقد اهتمت المنظمات المعنية مؤخراً بإصدار مجموعة من المبادئ بالأعمال الإلكترونية، فما هو رأيك في الآتي:		
٢٤	قيام منظمات الأعمال بالإفصاح عن تطبيقات الأعمال الإلكترونية وعلى أن تنفذ العمليات طبقاً لما أفصحت عنه من تطبيقات.		
٢٥	احتفاظ المنظمة بإجراءات رقابية فعالة توفر تأكيداً عن اكتمال تنفيذ أوامر الشراء التي يصدرها المستهلكون بوسائل الأعمال الإلكترونية وعند المحاسبة عنياً وفقاً لما تم الاتفاق عليه.		
٢٦	احتفاظ المنظمة بإجراءات رقابية فعالة توفر تأكيداً مقبولاً عن حماية المعلومات الخاصة بالمستلكين والتي تم الحصول عليها كنتيجة للتجارة الإلكترونية.		
٢٧	تقسيم المخاطر المتصلة بالأعمال الإلكترونية من خلال تطبيق أدوات رقابية فعالة على تكنولوجيا المعلومات للتحقق من إمكانية الاعتماد على المعلومات.		
٦س	من المتطلبات الأساسية المبدئية لإمكانية الاعتماد على المعلومات في منظمة ما ضرورة وجود دفاتر وسجلات تتوافر وسائل الأمن والحماية - فهل تعتقد أنه يجب إضافة مبادئ أخرى للمبادئ المحاسبية هي:		
٢٨	مبدأ أمن المعلومات المحاسبية		
٢٩	مبدأ المعالجة الملائمة للمعلومات المحاسبية		
٧س	لقد تطورت معايير أداء النظام المحاسبي لوظائفه وتمثل ذلك في وضع معايير متصلة بالأعمال الإلكترونية فيها معيار التوثيق المصنري. فهل عندما يتم تسجيل معاملة ما فإن البيانات المالية التالية تكون هامة وهي:		
٣٠	وصف كافي للمعاملة		
٣١	المبلغ أو تفاصيل الكمية وقيمتها		
٣٢	تاريخ المعاملة (تاريخ الفاتورة والفترة المحاسبية)		
٣٣	التصديق على المعاملة من الشخص المخول له ذلك		

		هل يراعى عند توثيق الأعمال الإلكترونية المتطلبات التنظيمية والفنية التالية:	س ٨
		عدم قابلية الوثائق الرقمية للتلاعب والتغيير	٣٤
		ضرورة وجود ملفات بديلة	٣٥
		ضرورة توفير الظروف التنظيمية الملائمة لإتمام عملية تحويل المستندات إلى صورة رقمية والرقابة الوثيقة على أداء العملية	٣٦
		ضرورة توافر عمليات فهرسة تسمح بمعاملة الوثيقة الرقمية أثناء إجراء المعاملات	٣٧

نشكر لكم تعاونكم معنا

الباحث

The Impact of E- Business on the Performance of Accounting Functions: Field Analytical Study in Business Environment in Jordan

Dr. Mohammed Gamal Helali

Abstract: This research aims at showing the impact of business environment on the performance of accounting functions. To achieve this objective, the researcher reviewed the intellectual framework of financial accounting through studying the efforts of researchers and professional organizations such as (IASB) , (CICA) and (AICPA), (FASB). And he also studied the fundamentals of electronic business in terms of concept, characteristics and the risks from their use . The researchers also studied and analyzed the implications of electronic business on the intellectual framework of financial accounting, namely , the principles and standards which are applied upon performing the accounting function. In addition to that the researcher tested the proposed framework in the shareholding industrial companies in Jordan.

On the basis of the above, the researcher came up with several results which are important to the business organizations, particularly the presence of positive attitudes of external auditors toward the business electronic environment and its impact an performing the accounting functions, while there are negative attitudes of heads of divisions in the shareholding industrial companies in Jordan toward the following statements:

1- To get rid of the typed financial reports and instead to put them on the Internet to provide access to all levels of decision markers to the needed data and information in accounting.

2- To increase the responsibility of the external auditors to release electronically the data and information irrespective of the audited financial data.

The field study also emphasized that the elcctronic business has an impact on the performance of the accounting functions. There is a need to modify the principles or the standards of accounting in the light of electronic business applications. This result could be generalized and used in the development of the intellectual framework of the financial accounting so as to be in harmony with the new changes in the electronic business environment. In addition to the above, the researcher formulated several recommendation which are particularly important when the electronic business applied in the companies.